

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون



الجلسة ٥٢

الاثنين، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد بيريز - بايون (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

السيول في مصر

لقد تعرضت مصر لأمطار رعدية غزيرة وصلت
الى حد السيول، يرجعها خبراء الأرصاد الجوية الى تأثير
المناخ في مصر والى منخفض جوي عميق في طبقات
الجو العليا مما أدى الى خسائر بشرية ومادية جسيمة
في جنوب مصر. كما تسببت السيول في اندلاع النيران
في خزان بترول أدى أيضا الى مضاعفة أعداد الضحايا
الذين لقوا حتفهم من الحرائق. وقد أعلنت حالة
الطوارئ في البلاد لإنقاذ الضحايا وتقديم العون
لمنكوبي السيول في الصعيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعرب،
نيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة، عن مؤاساتنا
وتعازينا العميقة لحكومة مصر وشعبها على الخسائر
في الأرواح والأضرار المادية الفادحة التي نجمت عن
السيول التي اجتاحت ذلك البلد مؤخرا.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن
يستجيب المجتمع الدولي بسرعة وسخاء لطلبات
المساعدة للتصدي لآثار هذه الكارثة.

الآن أعطي الكلمة للممثل الدائم لمصر لدى الأمم
المتحدة.

السيد العربي (مصر): شكرا، سيدي الرئيس. يتقدم
وفد مصر بخالص الشكر لكم على مؤاساتكم في ضحايا
الكوارث التي تعرضت لها البلاد منذ ٣ من تشرين
الثاني/نوفمبر الجاري. كما يعرب وفد مصر عن تقديره

وتشير التقارير الأولية الى أن عدد المتوفين حتى
الآن يفوق ٥٠٠ مواطن. وقد تم إعداد خطة لإيواء
وتجهيز المشردين. وبالفعل أقيمت عدة معسكرات
لإيواء الأسر التي يتم نقلها تباعا من القرى التي
تعرضت للسيول والحرائق. كما تم إعداد خطة للعلاج
الطبي العاجل للمصابين وتقديم الإسعاف اللازم بما في
ذلك النقل الفوري للمصابين.

لا تزال السلطات المعنية تقوم بحصر شامل
لتقدير حجم الخسائر في الأرواح وفي الممتلكات من

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو
تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/49/459).

أود أن اقترح، إذا لا يوجد اعتراض، إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة العامة المتعلقة بهذا البند في الساعة ١١/٠٠ من صباح هذا اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أطلب إذن من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة العامة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين بأسرع وقت ممكن.

السيد العمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي الرئيس، بمشاعر جياشة، أنضم والوفد الجزائري اليكم في تقديم التعازي الى الوفد المصري لما عاناه الشعب المصري الشقيق من خسائر جسيمة وفادحة ناجمة عن الفيضانات التي حدثت يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وحالما بلغنا خبر الكارثة، اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير تقضي بإرسال مساعدات الإغاثة الى مصر على الفور بغية المساعدة على التخفيف من حدة معاناة الضحايا. ووفود البلدان الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ ووفد الصين، التي أتكلم بالنيابة عنها، تؤبن الضحايا، وتعرب عن تعاطفها القلبي مع الأسر المفجوعة ومع مصر شعبا وحكومة.

بعد ستة أشهر من اعتماد برنامج العمل من جانب المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل الى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ في بريجتاون على أساس المقترحات التي تقدمت بها مجموعة ال ٧٧، معروض على الجمعية العامة اليوم النتائج التي تمثل حصيلة الجهود التي بذلت خلال ثلاثة اجتماعات تحضيرية، والمفاوضات المكثفة والبناءة التي أجريت في بربادوس.

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يرجع في أساسه الى الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، وقد انعقد وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٧. وكان المؤتمر أول مؤتمر من نوعه في مجال التنمية المستدامة، فكان لذلك خطوة

أجل تقديم التعويضات العاجلة لأسر المتوفين والمصابين.

وينتهز وفد مصر هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للمبادرين بتقديم المساعدات الغوثية من الدول، ومن المنظمات، والوكالات الدولية. ولا شك لدينا أن هذه المساعدات تعكس التضامن بين أعضاء المجتمع الدولي، وتعتبر مساندة للجهود الوطنية المصرية في مواجهة الكارثة وإعادة البناء.

البند ٨٩ من جدول الأعمال (تابع)

البيئة والتنمية المستدامة

(هـ) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير المؤتمر (A/CONF/167/9 و Corr.1 و Corr.2)

تقرير الأمين العام (A/49/425 و Add.1)

مذكرتان من الأمين العام يحيل بهما تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي (A/49/414 و A/49/459)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة ال ٣٠ التي عقدت يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أن تجري المناقشة حول البند الفرعي (هـ) من البند ٨٩ في جلسة عامة، علما بأن اللجنة الثانية ستبت في البند الفرعي.

فيما يتصل بهذا البند الفرعي، معروض على الجمعية تقرير المؤتمر (A/CONF.167/9)، وتقرير الأمين العام عن الاجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل الذي أقره المؤتمر (A/49/425 و Add.1)، ومذكرتان من الأمين العام: مذكرة يحيل بها دراسة جدول قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/49/414)، والمذكرة الأخرى يحيل بها دراسة جدوى قام بها أيضا برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن وضع برنامج

اتباع، وصياغة، سياسات ترمي الى النهوض بالتنمية المستدامة".

كما أعربوا عن:

"التزامهم الثابت باتخاذ الإجراءات الضرورية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لكفالة تنفيذ برنامج العمل".

ولئن كان من الواضح أن تنفيذ برنامج العمل على وجه التحديد يقع على عاتق الدول الجزرية الصغيرة بالدرجة الأولى، فإن من نافلة القول إن الجهود التي تبذلها هذه البلدان لا يمكن أن تفضي في حد ذاتها الى إنجاز المهام المحددة في مجالات الأولوية الأربعة عشر. والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، يعد حاسما بالنسبة لذلك الأمر. وتتوقف مجالات ووسائل تدخل المجتمع الدولي، حسبا يحددها برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر، على تعبئة موارد جديدة وإضافية وافية، ونقل التكنولوجيا المطبوعة مع الظروف المحلية الخاصة وسبل الحصول على هذه التكنولوجيا، وإنشاء آلية متابعة مؤسسية ملائمة لاسيما على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، فإن الوفود التي يشرفني أن أتكلم بالنيابة عنها مهمة على وجه الخصوص بالفقرة ١٢٣ من برنامج العمل المتعلقة بقيام أمانة الأمم المتحدة بمتابعة المؤتمر، وعلى الأخص بإنشاء "كيان محدد تحديدا واضحا يتمتع بالأهلية والكفاءة" داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة (الفقرة ١٣٩، A/49/425) تكون وظيفته تقديم خدمات الأمانة لآليات التنسيق الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات.

وبنفس الروح، يسرن،ي أن أعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحنكة المهنية والسرعة التي استجاب بهما، في المهلة الزمنية المتفق عليها، للدعوة الموجهة اليه بموجب الفقرتين ١٠٥ و ١٠٦ من برنامج العمل لإجراء دراستي جدوى تتعلقان بإنشاء شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج للمساعدات التقنية يستهدف تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي.

هامة نحو متابعة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنفيذها.

إن الالتزام الواضح للمجتمع الدولي بتنمية الدول الجزرية الصغيرة انطلق من الوعي بأن هذه الدول تمثل حالة خاصة من حيث البيئة والتنمية ومن حيث الخصائص التي تتصف بها، وهي تشمل هشاشة نظمها البيئية، وصغر حجمها، ومحدودية مواردها، وتشتتها الجغرافي، وبعدها عن الأسواق العالمية. وهذه معوقات تعمل، في جملة أمور، على الحد من فرص هذه الدول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتمشى نوعها مع الخصائص المعينة التي يتصف بها محيطها الطبيعي والبيئي .

إن إعلان بربادوس وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر عن طريق الإقرار رسميا باعتراف المجتمع الدولي بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يشكلان صكين لا غنى عنهما، ويتضمنان الأهداف التي يتعين تحقيقها والتدابير العملية التي يتعين تنفيذها بغية تحقيق التنمية المستدامة في تلك البلدان. وهاتان الوثيقتان ترسيان الأساس لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما الفرع (ز) من الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي يعنى بالتنمية في الدول الجزرية الصغيرة. هكذا، يحدد برنامج عمل بربادوس ١٤ مجالا من المجالات ذات الأولوية، ويوصي بعدد من التدابير المنطقية التي يتعين اتخاذها والسياسات التي يتعين وضعها في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة من جانب الدول الجزرية الصغيرة ذاتها، بدعم ثابت من المجتمع الدولي.

من الواضح في هذا السياق أن التزام الدول الجزرية الصغيرة المحدد بتنفيذ أهداف برنامج العمل سيكون عاملا حاسما في تنفيذ ومتابعة مؤتمر بربادوس.

وخلال اجتماع القمة الثانية لتحالف الدول الجزرية الصغيرة الذي عقد في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بالتزامن مع مؤتمر بريجتاون، جدد زعماء سياسيون من أعلى المستويات التأكيد على:

"التزامهم بمقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعزمهم على مواصلة

الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتصدى للقضايا الرئيسية في ١٤ قطاعا مشتركا ومجالا للأولويات القطاعية تتصل بتنمية البلاد في المستقبل. ومن رأي الاتحاد الأوروبي أن هناك أملا واقعا في أن يساعد برنامج العمل، على النحو الذي اتفق عليه في مؤتمر بربادوس، الدول الجزرية الصغيرة النامية التي شرعت في مسار التنمية المستدامة، وذلك، من جملة أمور، بتعزيز قدرتها التنافسية الدولية وتقليل تزعزعاها الاقتصادي وهشاشتها الإيكولوجية.

ويستند هذا التفاؤل بالدرجة الأولى الى أن البرنامج المتفق عليه يستند الى نهج سليم من الناحية المفاهيمية ويأخذ في اعتباره مبادئ الاعتماد على الذات والتكافل ويسلم بأهمية بناء القدرات والتعاون الإقليمي ودور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج.

ويبدو أن هناك أيضا ما يبرر التفاؤل الحذر فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل. ورغم أنه ليس بالمستطاع، في الوقت الحاضر، عمل تقييم محدد بسبب قصر المدة التي انقضت منذ مؤتمر بربادوس، فإن تقرير الأمين العام عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يبين بوضوح أن المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة بصدد تعديل وجهة خططها وبرامجها الإنمائية ووضع ترتيبات مؤسسية وافية من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

وفي هذا السياق، أود أن أشير أيضا الى مبادرة تحالف الدول الجزرية الصغيرة الرامية الى تقليل انبعاثات الدفينة حتى سنة ٢٠٠٥ الى مستوى ١٩٩٠ - وهي مبادرة سيجري النظر فيها ضمن الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ.

وقد أولى الاتحاد الأوروبي اهتماما خاصا بالحاجات والجهود الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأيد بشدة العملية التفاوضية التي أسفرت عن مؤتمر بربادوس. ويجري تقديم دعم مالي وتقني كبير ضمن إطار الاتحاد الأوروبي وبواسطة الدول الأعضاء فيه على حد سواء. وتتولى اللجنة الأوروبية إدارة المساعدة المتعددة الأطراف التي يقدمها الاتحاد الأوروبي وتقدم بالدرجة الأولى من خلال اتفاقية لومي التي تنص في موادها ٣٣٥ الى ٣٣٧ على أن الدول الجزرية النامية في

لقد كان شعار مؤتمر بربادوس "دول صغيرة وأسئلة كبيرة". وقد أنجز المؤتمر نتائج هامة وبذلك أوحى بأمال كبيرة. وفي حين أن المخاطر التي تهدد الدول المعنية كبيرة، فإنه لا يتعين على شركائها في العمل إلا أن يبذلوا جهودا متواضعة نسبيا فقط. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يعيد تأكيد قدرة وقابلية الالتزامات التي قطعها في ريو على التطبيق وأن ينفذ بفعالية جدول أعمال القرن ٢١.

ولكل هذه الأسباب، توصي وفود الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ ووفد الصين الجمعية العامة بقوة بأن تؤيد إعلان وبرنامج عمل بربادوس.

السيد هينز (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن اتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والنمسا.

بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي الى صوت الرئيس في الإعراب عن تعازينا للخسائر الجسيمة التي تكبدتها مصر في الأرواح نتيجة للسيول الغامرة التي اجتاحتها. وندرك جميعا أن هذه الكارثة ستمثل نكسة جسيمة للجهود الإنمائية التي تبذلها الحكومة المصرية.

إن الدفع قدما ببرنامج الشراكة العالمية من أجل البيئة والتنمية الذي استهل في ريو منذ أكثر من سنتين يمثل أحد التحديات الكبرى التي سيواجهها المجتمع الدولي في المستقبل من أجل كفالة السلم والاستقرار العالميين وصونهما. وفي إطار هذه العملية الطويلة الأجل، والتي تنطوي، من جملة أمور، على نوعية جديدة تماما من التعاون فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، فقد تم انجاز الكثير جدا بالفعل. والواقع أن المجتمع الدولي، باعتماده لإعلان وبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد بنجاح في أيار/مايو من هذا العام، قام بخطوات هامة صوب تنفيذ التزامات ريو ومبادئ جدول أعمال القرن ٢١.

لقد تم الاتفاق على استراتيجية متساوقة توفر إطارا للعمل من أجل الفعاليات المختلفة التي يشملها الأمر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وتأخذ هذه الاستراتيجية في اعتبارها القيود الإنمائية

لشعب مصر، في أعقاب الخسائر المأسوية التي مني بها في الكارثة الأخيرة.

يشرفني أن أخاطب هذه الجمعية نيابة عن الدول الـ ١٢ الأعضاء في المجموعة الكاريبية والتي هي أيضا أعضاء في الأمم المتحدة، ألا وهي: أنتيغوا وبربودا، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، وغيانا، وبلدي بربادوس، بشأن البند ٨٩ (هـ) من جدول الأعمال المعنون المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

لقد حظيت بربادوس، في نيسان/أبريل من هذا العام، بشرف استضافة أول مؤتمر عالمي للأمم المتحدة معني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد عملت هذه المناسبة على مجيء وفود رفيعة المستوى إلى شواطئنا من قرابة ١١٦ بلدا و ١٥٠ منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى ممثلين لقطاعات التنمية والوكالات التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكان هذا المؤتمر بالغ الأهمية من ناحيتين هامتين. فقد كان أول عملية متابعة شاملة لمؤتمر قمة ريو للوفاء بولايته، كما سجل أول مرة يعقد فيها مؤتمر لعضوية الأمم المتحدة بكاملها في مثل هذه الدولة العضو الصغيرة.

وغني عن البيان أن هذا الحدث مثل تحديا ماليا وسوقيا لم يسبق له مثيل للبلد المضيف. وفي هذا المضمار، تشعر بربادوس بالامتنان لشركائها في المجموعة الكاريبية ولمجتمع الأمم الجزرية الأوسع بأكمله، لما قدموه من مساعدة وتضامن، ولأعضاء المجتمع الدولي لتشجيعهم ودعمهم. كما نود أن نشيد إشادة خاصة لفريق موظفي الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتفانين الذين أسهمت خبرتهم المهنية وتوجيههم إسهاما كبيرا في إنجاح المؤتمر.

تود الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية أن تضم صوتهما تماما إلى الملاحظات التي أبدتها آنفا ممثل الجزائر، لدى كلامه نيابة عن مجموعة الـ ٧٧. لقد مثلت عملية ريو اعترافا واضحا من جانب المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى تحقيق نهج متوازن ومتكامل للتنمية والبيئة، من أجل صوغ شراكة عالمية للتنمية المستدامة. إن العملية التي بدأت في بربادوس تمثل

أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بحاجة إلى التعاون بشكل خاص. وتخصص اتفاقية لومي الرابعة مبلغا يصل إلى نحو ٦٢٠ مليون وحدة نقد أوروبية لهذه المجموعة من الدول في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، وهو ما يعادل ٧٧٥ مليون دولار تقريبا.

أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن التزام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الراسخ بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اتفق عليه في بربادوس.

وعلى أساس هذا الإطار، ستأخذ اجراءاتنا في الحسبان - في السنوات المقبلة أكثر من ذي قبل القيود الإنمائية المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وستكون مساعدتنا موجهة صوب البيئة والفقر أيضا مع التركيز الخاص على مجموعة أقل البلدان نموا. كما سيتم التركيز الخاص على تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين بهدف تحسين أداء القطاع الخارجي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتخفيف القيود الإنمائية في قطاعي النقل والاتصالات، وتعزيز الإجراءات المشتركة لحماية هذه البلدان من الكوارث والمخاطر العالمية.

في الواقع، إن وجود التزام دائم وموثوق به من جانب جميع الأطراف المعنية شرط مسبق لا غنى عنه للإبقاء على ديناميات العملية التي شرع فيها المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، سيرتهن نجاح مؤتمر بربادوس في المدى الطويل، إلى درجة كبيرة، بمدى إمكانية الاستفادة القصوى من آثار ومنافع الموارد المتاحة وذلك بتحسين التعاون الإقليمي والتنسيق بين المانحين، ونحن نعتقد أن المجال كبير للقيام بهذا.

أخيرا، فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل، نحن على اقتناع بأن لجنة التنمية المستدامة ستضطلع بدور ايجابي في رصد واستعراض الخطوات المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد شلتنهام (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تود وفود المجموعة الكاريبية أن تضم صوتها إلى رئيس مجموعة الـ ٧٧ في الإعراب عن تعازيها

لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاضطلاع بولايته الأولية في سياق برنامج العمل.

وكيما يكون التنفيذ الفعال لنتائج المؤتمر ممكنا، لا بد أن يكون الهيكل المؤسسي المتصور داخل الأمانة العامة مصحوبا بقدرة تكميلية على الاستجابة في إطار البرامج والمنظمات التنفيذية ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. والدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية ترحب بالمعلومات التي يوفرها تقرير الأمين العام (A/49/425 و Add.1). وفي هذا الصدد، نشني على ما اتخذه العديد من الوكالات الإنمائية المختلفة من إجراءات سريعة لدمج العناصر ذات الصلة لبرنامج عمل بربادوس في برامجها الأوسع نطاقا، بالإضافة إلى البدء في عملية تطوير خطط وبرامج إنمائية محددة لتنفيذ مختلف جوانب برنامج العمل.

ونلاحظ أيضا الاستجابة البناءة من جانب العديد من الوكالات على المقترح الوارد في برنامج العمل من أجل إنشاء مراكز تنسيق للجهود التنفيذية. وتتطلع إلى تلقي التفاصيل الخاصة بهويات ومواقع شتى مراكز التنسيق وكذلك إلى إقامة علاقة عمل وثيقة معها سعيا إلى تحقيق هدفنا المشترك.

وفي منطقة الكاريبي، اضطلعت الترتيبات والمؤسسات الإقليمية لوقت طويل بدور هام في جهدنا الإنمائي. لذلك، فإننا نرى أن التركيز المعطى للمشاركة الإقليمية في تنفيذ برنامج العمل في محله تماما. ونحن نتوقع مشاركة نشطة في هذا الجهد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

ويخصص برنامج العمل دورا مركزيا للجنة التنمية المستدامة في عملية الرصد والمتابعة الحكومية الدولية لتنفيذ نتائج المؤتمر. ولأسباب تتعلق بالتوقيت، لم يكن من الممكن معالجة هذه المسألة إلا بطريقة مخصصة في دورة لجنة التنمية المستدامة لهذا العام. ومع ذلك، فإننا نتوقع تماما أن يتم بحلول الدورة الثالثة وضع الترتيبات المناسبة لرصد ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس بطريقة واضحة وملموسة. ومما لا شك فيه أن اللجنة ستهتم بشكل كبير باستعراض المحاولات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى إعطاء تطبيق عملي لقرارات ريو في سياق

جهود مجموعة محددة من البلدان - دول جزرية صغيرة نامية لها خصائص ومصالح ومواطن ضعف مشتركة، لترجمة فحوى وجوهر ريو إلى حقيقة واقعة استجابة لظروفها الخاصة. وهو يبرهن على التزامها الرسمي بالعمل سويا بشكل تعاوني يعتمد على الذات صوب تحقيق هدف التنمية المستدامة، وعلى آمالها بوجود بيئة دولية داعمة لتمكينها من تحقيق ذلك الهدف.

لقد عرضت النتيجةتان الرئيسيتان اللتان تمخض عنهما المؤتمر العالمي - إعلان بربادوس، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية - على الجمعية العامة لإقرارهما، وهما واردتان في الوثيقة A/CONF.167/9. والدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية، تحت المجتمع الدولي على تأييدهما تأييدا تاما، وعلى تحديد أهداف واضحة لتنفيذ الأنشطة الهامة الواردة تفصيلا في الفصول المضمونة الـ ١٤ لبرنامج العمل. وتلك الوثيقة تتيح لنا فرصة فريدة لإنشاء نموذج فعال للتنسيق الشامل لمنظومة الأمم المتحدة لتحقيق مجموعة إجراءات ملموسة. لكن من الحيوي، كيما يتسنى ذلك، أن تكون الأمانة العامة للأمم المتحدة، عن طريق إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، مجهزة للوفاء بولاية الرصد والتنسيق التي عهد إليها بها بالتفصيل في الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل.

إن توفير هيكل دعم تابع للأمانة العامة مزود بموظفين أكفاء يكون مكرسا لمتابعة نتائج المؤتمر عنصر لا غنى عنه لتنفيذ الاستراتيجية. ومن الأهمية الحيوية أن تتناول الدورة التاسعة والأربعون للجمعية العامة هذه النقطة بعناية وعلى نحو شامل. ونحن ولئن كنا نكرر خيبة أملنا إزاء عدم تقديم مقترحات كافية قاطعة إلى المؤتمر بشأن هذا الموضوع، فإن مما يثلج صدورنا اعتزام الأمانة العامة، كما هو موضح في الفقرة ١٤٠ من تقرير الأمين العام، إعادة النظر في استجابتها الأولية على ضوء الشواغل المعرب عنها في بربادوس، ونحن نتطلع إلى تحليل الأمانة لاقتراحها الجديد هذا في المستقبل القريب. ونتوقع، بثقة، أن يأخذ ذلك المقترح في الحسبان المتطلبات المؤسسية الملحوظة في المقار وفي الميدان من خلال المكاتب دون الإقليمية التابعة للجان الاقتصادية الإقليمية. كما يجب الاستجابة للفقرة ١٢٧، المتعلقة بتعزيز القدرة التحليلية والبحثية

الجزرية الصغيرة النامية شرط ضروري لا غنى عنه في أية محاولة ترمي الى جعل برنامج تاب جاهز للعمل. وقد أسعدنا ما أبداه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من استعداد لاتخاذ خطوات فورية للعناية بهذه الحاجة في إطار برنامجها الخاص بنظام إحالة المعلومات.

وتعتبر شبكة نشر المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية مفهوما مثيرا ومبتكرا لما لها من طاقة كامنة تجعلها قادرة من خلال تعزيز تبادل البيانات والمعلومات والخبرات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية على أن تتصدى لمساوئ صغر الحجم وبعد المسافة. ويمكنها بالمثل أن تعمل كعنصر حفاز هام لإرساء تعاون أوثق داخل الجزر فيما بين جميع أصحاب الشأن في المجتمعات الجزرية حول طائفة متنوعة من القضايا ذات الأولوية والشواغل المشتركة المتصلة بتنميتها المستدامة. وتشكل الشبكة بالاشتراك مع برنامج تاب أداة قيمة لمعالجة الأعمال المضمونية المقترحة في برنامج العمل.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي المشاورات الجارية فيما بين جميع الأطراف المعنية حول دراسة الجدوى التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى التوصل الى اتفاق مبكر بشأن النطاق النهائي لهذا المشروع الهام والطرائق التي تتبع فيه وتمويله. وفي هذا السياق، تود بلدان المجموعة الكاريبية أن تؤكد على أنه فيما يتجاوز هدف توفير الارتباط لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الوصول الى شبكات المعلومات وقواعد البيانات العالمية القائمة، يظل من أهم مكونات الشبكة تطوير القدرة الذاتية داخل الجزر نفسها على أن تكون هي المولد الأساسي للمعلومات للشبكة. وفي حين أن من المهم بوضوح للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكون قادرة على الاستفادة من الوصول الى أحدث مصادر المعرفة العالمية، فإن الطاقة الكاملة للشبكة لن تتحقق إذا كان ذلك هو النتيجة الوحيدة. ولا بد من أن تكون الدول الجزرية الصغيرة النامية هي المولد الغالب لمكونات المعلومات في الشبكة إذا ما أريد تسخير قاعدة المعرفة المحلية الواسعة في هذه الدول على نحو فعال لمنفعتهم المشتركة. ونحن على ثقة من أن هناك مجالا لمعالجة هذا العنصر الحاسم بطريقة فعالة من حيث التكلفة في إطار مكونات التدريب والتوظيف والتسويق في المشروع، ومن خلال التصميم الدقيق للعمليات التي ستؤديها الشبكة في نهاية

الدول الجزرية، حيث أن التقييم المستمر والدقيق للتقدم المحرز يتسم بتحقيقه ببساطة نسبية.

وتدرك حكومات المجموعة الكاريبية تماما أن استجابة الأمم المتحدة الفعالة لولايات المؤتمر لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون الوثيق المشترك بين الوكالات. ونحن على ثقة من أن آلية اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة سيستفاد منها استفادة كاملة لضمان التنفيذ المنسق تنسيقا جيدا لبرنامج العمل في جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة.

مطروح على الجمعية العامة تقريران إضافيان (A/49/414 و A/49/459) للنظر فيهما، وقد أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استجابة لولاية محددة من المؤتمر. ومما يشجعنا كثيرا الاستجابة الفورية والمتحمسة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للولاية المسندة اليه، ونحن نتطلع الى العمل الوثيق معه ومع شركائنا في المجتمع الدولي لترجمة العناصر المفيدة في دراستي الجدوى الى أنشطة تتوفر لها مقومات البقاء، دعما للتنفيذ الأوسع نطاقا لبرنامج العمل.

وكما يتوخى ذلك البرنامج، تمثل شبكة نشر المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية (نيت) وبرنامج المساعدة التقنية لهذه الدول (تاب) نشاطين يكمل أحدهما الآخر، ويستهدفان تشجيع تبادل الخبرات وتعزيز التعاون داخل الأقاليم وفيما بينها حول التنمية المستدامة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب اعتبارهما ليس كغاية في حد ذاتهما، بل كعنصرين من العناصر الميسرة الهامة التي يمكن، إذا طورت بعناية، أن تزود الجزر بالقدرة على الاستجابة للأولويات المضمونية المحددة بوضوح تام في برنامج العمل.

وقد شاركت الدول الأعضاء في المجموعة الكاريبية على مستوى الخبراء في إحدى حلقتي العمل الإقليمية اللتين عقدتا للتشاور حول تصميم برنامج تاب ونطاقه. وترى حكوماتنا أن استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو الأسلوب المناسب في هذا الصدد، كما أنها تدعم الرأي المعبر عنه بوضوح في الدراسة المشار اليها، القائل بأن برنامج تاب ينبغي اعتباره تكملة وليس بديلا لبرنامج المساعدة التقنية القائمة. ونرى أن وضع دليل شامل للقدرة والخبرات في مجال التنمية المستدامة للدول

المجتمع الدولي ونحن نستكمل استراتيجيتنا الخاصة بتنفيذ النتائج الهامة لمؤتمر بربادوس.

السيد بالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أرجو أن تسمحوا لي في البداية بأن أضم صوتي الى التعازي التي أعرب عنها بمناسبة سقوط ضحايا للفيضانات المشؤومة والأحداث المفجعة التي وقعت في مصر في الأسبوع الأخير.

أود وأنا أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي أن أقول إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بربادوس في وقت مبكر من هذا العام، مثل خطوة هامة صوب تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية.

وكان الإنجاز الرئيسي لمؤتمر بربادوس إقرار برنامج عمل للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة. إن البرنامج طموح وشامل على السواء، كما أنه يركز على اتخاذ خطوات عملية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للشواغل البيئية والإنمائية البالغة الأهمية للدول النامية الجزرية الصغيرة.

وأقر المؤتمر أيضا إعلانا هاما - هو إعلان بربادوس. وهو يوضح الالتزامات السياسية التي تخص كلا من الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمع العالمي، ويركز الانتباه على أهمية المشاركة العامة والخاصة وكذلك التعاون الإقليمي والدولي لأغراض التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويحدد برنامج العمل وسائل وتدابير واقعية لزيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على معالجة مشاكلها البيئية والإنمائية معالجة فعالة. وهو يؤكد دور وأهمية التجمعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة. وهو فضلا عن ذلك، يحدد الأهداف والتدابير العالمية اللازمة لكفالة جعل الظروف البيئية والاقتصادية في المستقبل مشجعة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويزود برنامج العمل الدول المعنية بأداة ملموسة للمضي في طريق التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهو يوفر للمانحين والمنظمات ذات

المطاف. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي عقد مشاورات شاملة في مرحلة بداية المشروع. ويجب أن تشرك هذه المشاورات الخبرات ذات الصلة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تستهدف وضع أولويات وطرائق لجمع وتوليد ونشر المعلومات التي لها صلة مادية بأهداف تنميتها المستدامة، وذلك بطريقة منهجية من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها وفيما بينها.

ومن سمات المؤتمر العالمي التي نرحب بها التأييد الفعال والدور الداعم المضطلع بهما من عدد كبير من المنظمات غير الحكومية. وكانت عملية المؤتمر ذاتها عنصرا حافزا هاما في تشكيل تحالفات بين المنظمات غير الحكومية في الدول الجزرية المنتمية الى مناطق مختلفة، والتي لم تتح لها من قبل الفرصة للتفاعل، كما أنها وفرت مجالا خصبا لتطوير شراكة قيمة بين المنظمات غير الحكومية في بلدان الشمال والجنوب لمعالجة قضايا التنمية المستدامة في إطار الجزر. ومن خلال هذا التفاعل طرح العديد من المقترحات المفيدة، التي نشق بأنها ستزداد تطورا الآن من أجل تنفيذها. وتطلع وفود بلدان المجموعة الكاريبية الى استمرار التعاون والدعم من جانب مجتمع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ نتائج المؤتمر.

لقد كان المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية متواضعا في تصميمه، عمليا في ترتيباته، مركزا في أهدافه، وفي حين أن المؤتمر ربما لا يكون قد تصدر العناوين الرئيسية للصحافة الدولية، فإنه أرسى بهدوء ومثابرة الأساس اللازم لعملية لا رجعة فيها للتعاون الوطني والإقليمي والأقاليمي والدولي في دعم جهود التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومما شجع كثيرا حكومات بلدان مجموعة الكاريبي مستوى التفهم الذي ولدته عملية المؤتمر للظروف الخاصة ولأوجه الضعف الاقتصادي والايكولوجي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويوفر برنامج العمل وسيلة عملية لترجمة ذلك التفهم الى استجابة جماعية. وبالنسبة لأعضاء المجموعة الكاريبية ومجتمع الجزر في كل مكان، أدت عملية المؤتمر الى تعميق الروابط التي يتشاطرها بداية سكان الجزر، والى تقوية عزمنا على العمل معا سعيا من أجل تحقيق تطلعاتنا الإنمائية المشتركة. ونحن على ثقة من أن جهودنا سينظرها التزام قوي يبيده

تجسد مزيجا فريدا ومميزا من شدة التأثير بالهشاشة الايكولوجية والكوارث الطبيعية وتقلبات الحالة الاقتصادية الدولية. ومما يعوق قدرتها على المضي في التنمية المعتمدة على الذات قلة سكانها وصغر حجم قاعدة مواردها وأسواقها وانعزالها الجغرافي النسبي والاختلافات الواسعة في خصائصها الايكولوجية والجغرافية.

وعلى الرغم من أن بلدي عبارة عن كتلة أرضية كبيرة وشبه قارية، إلا أننا نتمتع ببعض الخبرة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها الجزر الصغيرة التي تعول مجتمعات سكانية صغيرة ومنعزلة. وبعض هذه الجزر بعيد جغرافيا عن الجزء الرئيسي من البلد. وفي الواقع أنشأت حكومة الهند، لمعالجة مشاكل تلك الجزر الخاصة، هيئة التنمية الجزرية برئاسة رئيس الوزراء. وهذا دليل كاف على الأهمية الخاصة التي نوليها للجزر الصغيرة. وكلفت الهيئة بمهمة وضع سياسات وبرامج للتنمية السليمة ايكولوجيا والملائمة والمتكاملة للجزر البعيدة نسبيا والتي تعول تجمعات سكانية صغيرة.

ويشمل نهجنا إزاء التنمية المستدامة لهذه الجزر، في جملة أمور، وضع برامج لصون النظام الايكولوجي وإصلاحه وتجديده. وقد اتبعنا هذا النهج اعتقادا منا بأن تدهور النظام الايكولوجي لا يزيد فقط من إفقار الفقراء، ولكنه يؤثر أيضا على قدرة البيئة على أن تظل انتاجية. ومن ناحية أخرى، توفر برامج التجديد أيضا، بالإضافة الى استعادة الطاقة الانتاجية، فرصة التوظيف لأقسام كبيرة من أهالي الريف والمجتمعات المحلية. وقد وجدنا، من واقع تجربتنا، أن خلق الوظائف لأغراض التجديد الايكولوجي لا يتطلب إلا القليل نسبيا من الاحتياجات في كثير من الأحيان، وكثيرا ما يكون الاستثمار هامشيا، وذا عائدات كبيرة.

واستنادا الى تجربتنا، وجدنا كذلك في التجديد وكفالة المداومة على استخدام الموارد الطبيعية واللامركزية وإشراك المجتمعات المحلية وسيلة أكثر فعالية لإدارة هذه العملية. وهذا يتطلب بدوره استحداث هيئات محلية مناسبة وهيكل مؤسسية. وتحتاج هذه الهيئات المحلية والمجتمعات المحلية أيضا إلى أن تتاح لها سبل الوصول إلى المعلومات والمعرفة المهنية حتى تكون قادرة على اللجوء إلى الأجهزة التقنية، عند الاقتضاء، التماسا للمشورة والدعم

الصلة أيضا إطارا لمساعدتها في كفالة إسهام اشتراكاتها في تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة ما تتعرض له من تحديات بيئية وإنمائية بفعالية.

وإن التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل على جميع الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية أمر هام ليس فقط للدول الجزرية الصغيرة النامية ولكنه أيضا مسألة حتمية بالنسبة للمجتمع العالمي. ولنضع في الاعتبار أن حجم البلد أو ثروته ليس العامل الذي يحدد إسهامه في البيئة العالمية. إذ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل، بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، جانبا كبيرا من المسؤولية عن محيطات العالم، وتقوم بذلك بدور محوري في الحفاظ على التنوع البيولوجي للأرض.

السيد ياداف (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني مخاطبة الجمعية العامة اليوم، في الوقت الذي حققنا فيه الى حد ما أحد الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في ريو. وبالإضافة الى تشكيل لجنة التنمية المستدامة والاختتام الناجح للمفاوضات بشأن وضع اتفاقية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، فإن الاتفاق على برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة أمر يدعو الى الارتياح.

وكانت الهند من بين الدول التي أسهمت بفعالية في العملية المؤدية الى وضع برنامج العمل وفي اجتماع ناجح جدا عُقد في البيئة الهادئة لجزيرة بربادوس الجميلة. وترأس وفد الهند في المؤتمر القائم بأعمال حاكم جزيرتي اندامان ونيكوبار، وهما تشكلاان إقليما جزريا في بلدي. وتضم هذه السلسلة الجزرية نحو ٣٠٠ جزيرة يقطنها ٣٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا. وهي تجسد بعض التجارب المتصلة بمشاكل الهشاشة الايكولوجية والمصاعب الاقتصادية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويعترف برنامج العمل الذي اعتمد في بربادوس، على نحو صحيح، بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الجزر التي تعول تجمعات سكانية صغيرة سوف تحتاج الى برامج ونهج خاصة تناسب حالتها ومشاكلها واحتياجاتها غير الاعتيادية إذا ما أردنا معالجة مسألة بيئتها وتنميتها بطريقة فعالة. وهي

بأرباح السوق المحددة. وربما يجدر بنا أن ننظر في الكيفية التي يمكن بها تقديم الحوافز إلى أولئك الذين يمتلكون القدرة على تكريس جهودهم في تطوير التكنولوجيا المناسبة.

إن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشكل أيضا آلية هامة لنقل وتطوير التكنولوجيا المناسبة وتبادل الخبرات. وكثيرا ما عانت هذه العملية في الماضي بسبب انعدام الأموال الكافية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن ينظر في أي الطرق التي تمكنه من تيسير عملية التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية، واضعا نصب عينيه متطلبات الدول الجزرية الصغيرة النامية، علاوة على تجربة البلدان الأخرى في معالجة مشاكل الجزر التي تعول مجتمعات صغيرة. والهند، من خلال برامجها للتعاون التقني والاقتصادي الدولي، ما برحت تتقاسم خبراتها ودرايتها التقنية مع البلدان النامية الأخرى.

ونرى أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج ليس فقط إلى تقديم دفعات من المساعدات أو التكنولوجيا على نحو دوري، ولكنها أيضا تتطلب إدماجها في نظام يكفل التفاعلات الذاتية المستمرة من أجل التقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي، والأرباح التجارية، وتقليل القابلية للتعرض لأحداث طبيعية أو اقتصادية غير متوقعة. ومن ثم، ينبغي أن تتخذ بعض الخطوات لكفالة ألا تتدهور معدلات التجارة هذه، وضمان وصول منتجاتها إلى الأسواق، وتطوير الصناعات الخدمية، وتوفير مشروعات التأمين المناسبة. إن إدماجها في النظام الاقتصادي العالمي، في الوقت الذي تكفل لها فيه التنمية الذاتية المستدامة، هو التحدي الحقيقي الذي نواجهه الآن.

السيدة ديس ايليس (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وبذلك، أود أن أنضم إلى الرئيس وإلى المتكلمين الذين سبقوني في نقل تعازي وتعاطف أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى حكومة وشعب مصر للخسائر في الأرواح والدمار الذي سببته الفيضانات في الآونة الأخيرة.

وأود أن أسجل تأييدي التام للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم للجزائر، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وأود أيضا أن أعرب في البداية، بالنيابة عن

المناسب. وفي هذا السياق، ازدادت أهمية تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة الإدارية.

إن تطوير العلوم والتكنولوجيا المناسبة والفعالة وتطبيقها للاستخدامات المستدامة والتنمية المستدامة للنظام الإيكولوجي تتطلب عملية تفاعلية بين الأوساط العلمية والمستخدم النهائي. والإنجازات المحرزة في مجال الضم العلمي للطبيعة والعمليات الطبيعية غالبا ما لا يشترك فيها الناس، أو لا تنبثق عن شراكة معهم، ولا سيما في المجتمعات الريفية أو القبلية أو المنعزلة. ومن المعترف به على نطاق واسع والمدرَك إدراكا كاملا الآن أن معظم هذه المجتمعات لها حكمتها وممارساتها التقليدية بشأن هذه المسائل. وثمة حاجة حتمية إلى الإثراء الذي يعقب عملية الاندماج بين هذين التيارين من المعرفة.

سيتضح تماما من الخطوط العريضة التي حددتها لتوي بالنسبة لنهجنا الذي نتبعه حيال مشاكل المجتمعات الجزرية الصغيرة وخبراتنا معها أن مسائل التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية والبيئية وتقليل آثارها، وإدارة النفايات، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد المياه العذبة، والأراضي وموارد الطاقة وما إلى ذلك، تتطلب جميعها، في حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، السعي إلى تحقيقها بأسلوب متكامل. وهذه الجهود، بدورها، ينبغي أن تحظى بالدعم من خلال تطوير المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية، وتنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا والتعاون التقني، فضلا عن الاعتراف الدولي الواضح والملموس بالالتزام بالشراكة من أجل التنمية المستدامة المتواصلة على الصعيد العالمي. ونحن نشعر بصفة خاصة أن مسائل العلم والتكنولوجيا والتمويل ينبغي التعامل معها على أساس الأولوية.

وهناك حاجة واضحة للاستثمار في تطوير التكنولوجيات التي يمكن تطبيقها على نطاق صغير. وهذه يمكن استخدامها من أجل تنمية واستخدام موارد الطاقة المتجددة، والتزويد بالمياه العذبة، وتوفير مواد البناء وغيرها من الموارد. وما فتئت البلدان المتقدمة النمو والشركات عبر الوطنية تستثمر مبالغ ضخمة في العلم والتكنولوجيا. غير أنه لم يول اهتمام كاف للتكنولوجيا التي يمكن أن تعضد المجتمعات الصغيرة أو المتوسطة الثراء، على الرغم من أن تلك التكنولوجيا قد لا تنتج فوائد عرضية مباشرة ملحوظة فيما يتعلق

الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي.

وستواصل الدول الجزرية الصغيرة النامية تحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها وعن وضع هذه التنمية في مسار مستدام. وفي هذا السياق، فإن من المنتظر أن تنشأ من داخل الجزر الصغيرة معظم الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. ويمثل ذلك تحدياً هائلاً للتخطيط الإنمائي داخل جزرنا. وقد أعطت الدول الجزرية الصغيرة النامية تأكيداً مبكراً على أعلى المستويات بأنها مستعدة لمواجهة هذا التحدي الإنمائي الجديد. فقد جدد رؤساء دول أو حكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذين اجتمعوا في بربادوس في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، تأكيد الأولوية العالية التي توليها الدول الجزرية الصغيرة النامية للتنمية المستدامة، وبخاصة في ضوء تعرضها لأخطار التهديدات الأمنية الخارجية والكوارث الطبيعية، ورقعتها المحدودة من اليابسة، ونظمها الأيكولوجية البحرية والساحلية الهشة، واختلال موازينها الاقتصادية والتجارية مع البلدان المتقدمة النمو. كما أعادوا التأكيد على التزامهم بقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعزمهم على انتهاز سياسات من أجل التنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، أعرب رؤساء دول أو حكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية عن التزامهم القوي باتخاذ الخطوات الضرورية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لكفالة تنفيذ نتائج مؤتمر بربادوس.

ولقد كان هناك تسليم بأنه يجب مواصلة السعي لتنفيذ برنامج العمل على ثلاثة صعد. فعلى الصعيد الوطني، يجب تسخير الجهود الجماعية للحكومات وكافة المواطنين والجماعات القائمة في المجتمع، وبخاصة المرأة والشباب والمنظمات غير الحكومية، لكفالة الوفاء بأهداف البرنامج. وفي هذا الصدد، لقد سُر تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية بمستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المؤتمر. وقد سَجَل بوجه خاص التزامها المعلن بالقيام بدور نشط إذ تنتقل من بربادوس إلى تنفيذ برنامج العمل. والمنظمات غير الحكومية الأخرى التي شاركت بنشاط أثناء مؤتمر بربادوس لها أيضاً دور هام في تنفيذ برنامج العمل. لذلك يجب للآليات الخاصة بتنفيذ برنامج العمل أن

تحالف الدول الجزرية الصغيرة، عميق امتناننا وتقديرنا لدعم مجموعة الـ ٧٧ لنا وتضامنها معنا.

اختتم المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتكفل بالنجاح في بربادوس في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. ونحن مدينون كثيراً لبربادوس حكومة وشعباً للدعم الفعال والتسهيلات التي وفرتها للمؤتمر. وأود أيضاً أن أشيد إشادة خاصة بالسيدة بينيلوبي ويسلي، ممثلة استراليا، لإدارتها الناجحة لأعمال اللجنة التحضيرية واللجنة الرئيسية، التي اقترحت برنامج العمل لاعتماده في المرحلة النهائية.

إن هشاشة النظم الأيكولوجية الجزرية وتعرض اقتصاداتنا الصغيرة للكوارث الطبيعية وللحوادث الخارجية أمور اعترف بها المجتمع الدولي على أرفع المستويات أثناء المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢. ويمثل الفصل ١٧، القسم زاي، من جدول أعمال القرن ٢١ وإقرار الجمعية العامة له بقرار لاحق الخطوتين الأوليين لإعمال التصميم على التصدي للاحتياجات الإنمائية المستدامة للجزر الصغيرة. والآن نرحب بتقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، (A/CONF.167/9 و Corr.1 و Corr.2)، وتقرير الأمين العام عن "الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/49/425). ويعبر تحالف الدول الجزرية الصغيرة أيضاً عن تقديره لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديمه السريع وفي الوقت المناسب للدراستين المطلوبتين في برنامج العمل. لكننا سنجانب الصدق إن لم نعبر في نفس الوقت عن خيبة أملنا من أن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تستطع أن تنتهي بنفس السرعة من تجهيز دراستي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتعميمهما.

لقد كان مؤتمر بربادوس فرصة لكي تجدد الدول التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاقات ريو فيما هي تركز على استراتيجية للتنمية المستدامة من أجل الجزر الصغيرة ضمن إطار جدول أعمال القرن ٢١. ولن يمكن إدانة الزخم المكتسب في التصدي لمجالات الأولوية التي حددها المؤتمر، إلا إذا تم الوفاء بالالتزامات التي قطعتها جميع الأطراف بحيث يمكن تحويل برنامج العمل إلى إجراءات محددة من خلال الشراكة بين الدول

في تنظيم جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل بناء القدرات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية وفي تعهد الجهد الجماعي الذي تبذله الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج العمل. وعندما تكتمل دراسة الجدوى الخاصة ببرنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية ستتوفر أداة هامة لتيسير تنفيذ برنامج العمل. ويسرنا أنه قد تم العثور على طريقة عملية، في خلال الوقت المحدود المتاح، ومن خلال الحلقات الدراسية التي عقدت في فيجي وبربادوس، لمراعاة آراء الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو ما هو مطلوب في برنامج العمل. وعند استيفاء العمل في برنامج المساعدة التقنية، سيكون في وسع كل دولة جزرية صغيرة نامية أن تستفيد من تجربة وخبرات الجزر الصغيرة الأخرى في وضع استراتيجيات للتصدي للمشاكل المشتركة. إن هذا البرنامج لن يزيد من التعاون التقني فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، وإنما يرجى منه أن يعزز أيضا من التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سيسمح للأطراف المعنية بالحصول على صورة عالمية عن الخبرات المتاحة بشأن المسائل التي تهم بصورة محددة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ودراسة الجدوى بشأن شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية قد نجحت في ترجمة مفهوم شبكة تبادل المعلومات إلى برنامج محدد وعملي لتيسير تبادل المعلومات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وللسماع لهذه الدول بالحصول على منافذ إلى المعلومات على الصعيد الدولي. ومن رأي أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية أنه ينبغي أن تنتقل الدراسات إلى مرحلة التنفيذ في أبكر وقت ممكن بالنظر إلى أن الدراسات أداتان أساسيتان هامتان من أجل تيسير تنفيذ برنامج العمل بأكمله. وأعضاء الفريق على اقتناع بأنه يمكن، بعد إدخال بعض التحسينات ومن خلال المشاورات التقنية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الجزرية الصغيرة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي المعنيين، أن يبدأ تنفيذ الدراسات قبل احتفالنا بالعيد الخمسين للأمم المتحدة.

إننا نرحب بالخطوات التي اتخذتها الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل. ويسرنا أن نلاحظ أن بعض المنظمات استجابت بشكل إيجابي للتوصيات الواردة

تيسر استمرار مشاركة المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي.

كما يسلم المجتمع الدولي بدور المبادرات الإقليمية في السعي من أجل التنمية المستدامة. وبالنسبة للجزر الصغيرة، سيساعد النهج الإقليمي المقترح في برنامج العمل على التغلب على بعض قيود صغر الحجم. كما أن المبادرات الإقليمية ستدعم التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل كل منطقة إقليمية وفيما بين المناطق الإقليمية.

وقد اتخذ أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية بعض المبادرات بالفعل في مجالات الأولوية المحددة في برنامج العمل. بيد أن الإجراءات التي اتخذتها الجزر الصغيرة، والتزامها القوي بتنفيذ برنامج العمل بأكمله لن يضمن تحقيق غايات التنمية المستدامة في غياب بيئة دولية مؤازرة. إن تمكين مواطني الجزر الصغيرة من تحقيق إمكاناتهم بالكامل على الوجه المناسب يستلزم أساسا التصدي لمشاكل التجارة والديون ونقل التكنولوجيا وتدفق الموارد المالية إلى الخارج. وعلى الصعيد الدولي، هناك أيضا حاجة إلى نهج ثلاثي الأطراف يشمل الجزر الصغيرة ومنظومة الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين.

وفي هذا السياق، فإن أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية يحثون المجتمع الدولي على الاهتمام بالنداء الذي وجهه فريق الشخصيات البارزة الذي اجتمع في بربادوس قبيل المؤتمر، والذي يدعو إلى الوفاء بالالتزامات المقطوعة في ريو أثناء المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية، واتخاذ موقف ونهج يتسمان بقدر أكبر من التصميم في عملية تنفيذ برنامج العمل. فالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي في ريو وفي بربادوس هي الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ برنامج العمل. لذلك فإن التقصير في احترام هذه الالتزامات سيؤدي إلى تنفيذ برنامج العمل.

ومن دواعي سرور تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية أن يحيط علما بمحتويات تقرير الأمين العام الذي يوجز الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الأشهر الستة التي أعقبت مؤتمر بربادوس. وإننا نشعر بالتشجيع من جراء الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لولايته، باعتباره الوكالة الرائدة

بمتابعة المؤتمر وتنفيذ برنامج العمل؛ وان عليه اعداد التقارير المقرر تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة بشأن تنفيذ برنامج العمل مستفيدا في ذلك من المدخلات المقدمة من شتى المصادر المختصة؛ وعليه تقديم الدعم - حسب الاقتضاء - إلى الأنشطة الأخرى المنبثقة عن برنامج العمل. ولا بد الآن من اتخاذ إجراء حاسم لتوفير الموارد الكافية للقيام بهذه الوظائف الهامة.

ان الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للأمم المتحدة حيوي للتنفيذ العام لبرنامج عمل بربادوس. وبالتالي، فإن أي انحراف عن توافق الآراء الذي تسنى التوصل إليه في بربادوس، من شأنه - في رأينا - أن يعرض للخطر المتابعة الفعالة لمؤتمر بربادوس.

ومع أن مهام هذا الكيان ستكون كثيرة وملحة، وستتضمن النهوض ببرنامج العمل مع مد يد العون في الوقت ذاته إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن أحدا لم يطالب بهيكل معقد مكلف بل اننا بالأحرى نتوقع عددا محدودا من المهنيين يكونون قادرين على مواجهة التحدي بفضل ما يتحلون به من روح الزمالة، والامتنان، والتفوق المهني. كما أن من المتوقع أيضا أن هذا الكيان وإن كانت له شخصيته المتميزة لن يعمل في عزلة. إذ يجب أن تجري عملية تعزيز متبادل للمعلومات والخبرة فيما بين كبار الجزر الصغيرة وبقية أجزاء إدارة تنسيق السياسة العامة والتنمية المستدامة في إطار العمل الكلي للإدارة.

إن برنامج العمل يشكل أول استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة في إطار تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١. ونظرا للنهج الشامل لبرنامج العمل فإن تنفيذه يشكل اختبارا واضحا للتحديات والفرص المتصلة بهذه الاستراتيجية. لذا، يجب أن تكون الفوائد عالمية شاملة، مع ابقاء التكلفة النسبية للمجتمع الدولي في حدود متواضعة ويتعين على الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بربادوس، وأن تفي بالالتزامات التي تم التعهد بها. وتشكل هذه المناقشة في الجمعية العامة فرصة مناسبة لاتخاذ هذه الخطوات. ونحن نتطلع إلى تأييد الدول الأعضاء لمشروع القرار الذي ستقدمه مجموعة ال ٧٧ بشأن متابعة المؤتمر.

في برنامج العمل بإنشاء نقاط اتصال. ويرجى أن تساعد أفرقة العمل التي أنشأها الآخرون على التركيز بشكل أكبر على تنفيذ برنامج العمل. وفي حالة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التي اتخذت قرارا بإنشاء مكتبين فرعيين إقليميين في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فإننا نوافق على أن من المنتظر أن يؤدي القرب الوثيق على الصعيد الميداني إلى استجابة أفضل لحاجات الدول الجزرية الصغيرة التي يخدمها المكتبان.

وقد توقع برنامج العمل دورا هاما للجان الإقليمية في متابعة نتائج بربادوس. لذلك فقد حرصنا على الإلمام بالمشاريع الجارية التي تعالج بعض العناصر الواردة في برنامج العمل. وإننا نحث اللجان الإقليمية الأربع على زيادة سرعة عملياتها الاستعراضية بحيث تستطيع أن تعطي شكلا محددا لما تقدمه من دعم لعملية المتابعة. وما زلنا نرى أنه ينبغي تزويد اللجان الإقليمية بالموارد الضرورية للاضطلاع بالأنشطة المطلوبة في برنامج العمل. وفي هذا الصدد، فإننا نواصل تأييدنا لتدعيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومركز عمليات المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمقر دون الإقليمي للبحر الكاريبي.

لقد كانت ضرورة إنشاء هيكل دائم تابع للأمانة العامة لتسهيل المتابعة الفعالة للمؤتمر، من المجالات التي قتلت بحثا خلال المؤتمر. وبنهاية المؤتمر تسنى الاتفاق على إنشاء كيان محدد تحديدا واضحا وذي أهلية واختصاص داخل إدارة تنسيق السياسة العامة والتنمية المستدامة، وذلك لتقديم الدعم من الأمانة العامة لآليات التنسيق الحكومية الدولية وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات.

كما كان هناك اتفاق واضح على الوظائف العامة لهيكل الدعم التابع للأمانة العامة. وإذا رئي أن عليه أن يقدم دعما موضوعيا من الأمانة العامة للعمليات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات المتصلة برصد واستعراض تنسيق تنفيذ برنامج العمل؛ وأن عليه أن يعمل كهمزة وصل ومركز للتنسيق بين الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، فضلا عن المنظمات الأخرى الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن المسائل المتصلة

تواجهها في تنميتها الاقتصادية وحمايتها البيئية ليست من صنعها. كما أنه ليس بوسعها أن تحلها بمفردها. وعلى ذلك فإنه وإن كانت جهودها لازمة لتحقيق تنميتها المستدامة، فإن الدعم الدولي أيضا أمر لا غنى عنه ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي أهمية لمسألة التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وعلى البلدان المتقدمة النمو مسؤوليات لا يمكن التملص منها في هذا المضمار.

إن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب بيئة خارجية مستقرة ومواتية. ومع ذلك، ونظرا لكون البلدان المتقدمة النمو لم تف حتى الآن بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر ريو فيما يتعلق بتوفير رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية لتنفيذ برنامج العمل، فلا تزال البلدان الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة. ونحن نرى أن المهمة الأساسية الآن تتمثل في تنفيذ القرارات ذات الصلة، والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها من قبل.

ويتعين على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، اتخاذ إجراء محدد لتوفير موارد مالية جديدة إضافية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. فهذا هو الشرط اللازم للتعاون الدولي في ميدان البيئة والتنمية، كما أنه عامل أساسي في السعي إلى تحقيق تنمية مستدامة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

إننا نرحب بالاختتام الناجح لمؤتمر بربادوس وبالمنجزات التي حققتها. وتعاطف الصين، حكومة وشعبا، مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وتفهم ظروفها الفريدة والصعوبات التي تعانيها. ونحن نؤيد جهودها الدؤوبة لتعزيز التعاون الدولي ولايجاد حلول لمشاكلها. والصين من جانبها ستتقصى بنشاط شتى سبل التعاون الفعال مع البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وبهذه الطريقة تقدم اسهامها في تحقيق التنمية المستدامة لتلك البلدان.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يضم صوته إلى صوتكم، سيدي الرئيس، وإلى أصوات ممثلي الدول الآخرين في الاعراب عن تعاطفنا وتعازينا لمصر، حكومة وشعبا، لما لحقها من خسائر مدمرة سببتها السيول الأخيرة.

السيد وانغ شيو شيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يعرب عن عميق تعاطفه وتعازيه لشعب وحكومة مصر لما عانته من خسائر نتيجة للسيول. ويحدونا الأمل في أن يتمكن ضحايا السيول، بفضل أنشطة الحكومة المصرية والدعم المقدم من المجتمع الدولي، من إعادة بناء ديارهم.

إن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو من هذا العام، كان يمثل متابعة هامة لمؤتمر ريو. ويسلم الاعلان وبرنامج العمل الصادران عن المؤتمر بالسماوات والاحتياجات الفريدة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية وحمايتها البيئية. كما يطالب هذان السكان المجتمع الدولي، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو والوكالات الدولية ذات الصلة، بتوفير الموارد المالية والتكنولوجيات اللازمة في مجالات الحد من الكوارث الطبيعية، والادارة الساحلية، والطاقة، والتنوع البيولوجي بغية مساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية في التغلب على الصعوبات وتحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن التنفيذ الفعلي لهذين الصكين سيلعب دورا هاما في النهوض بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وكلها صغيرة الحجم ومبعثرة من الناحية الجغرافية، تواجه جميعها بمشاكل مشتركة كندرة الموارد الطبيعية، وعدم كفاية وسائل الانتقال، والافتقار إلى التنوع الاقتصادي، والاعتماد بدرجة عالية على رأس المال الأجنبي والتجارة الخارجية. وعدد كبير منها من بين أقل البلدان نموا. ومما يزيد الأمور سوءا، أنها تواجه أيضا مشاكل بيئية مثل الهشاشة الايكولوجية، والاحترار العالمي، وارتفاع منسوب البحار، والتلوث البحري والساحلي، وهي ضعيفة في مواجهة آثار الكوارث الطبيعية. كل هذه العوامل قيدت على نحو خطير جهودها الرامية إلى ادامة تنميتها.

إن التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة جزء لا يتجزأ من تنمية البلدان النامية والعالم بأسره. ومن الجدير بالتأكيد هنا أن السمات البارزة للخلفية التاريخية والموقع الجغرافي والتنمية الاقتصادية والبيئية البيولوجية للبلدان الجزرية الصغيرة تبين أن العديد من المشاكل التي يتعين على تلك البلدان أن

الجزرية الصغيرة النامية تتطلب حصولها على مساعدة خاصة من المجتمع الدولي. ويود وفد بلدي أن يوضح أنه خلال المفاوضات التي أدت إلى وضع برنامج العمل دارت مناقشة مستفيضة حول القسم المعنون "التنفيذ والرصد والاستعراض". ويرى وفد بلدي أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل يقتضي إيلاء أولوية عالية لتنمية الموارد البشرية.

إن تنمية الموارد البشرية يمكن أن تزيد من الانتفاع من الموارد الطبيعية المحدودة - وهذه حقيقة ثبتت في العديد من البلدان المتقدمة صناعيا التي لا تملك موارد طبيعية كثيرة ولا تنوعا واسعا فيها بما يدعم مستويات إنتاجها واستهلاكها في الوقت الحالي. ويمكن أن تسهم تنمية الموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة في استخدام تلك الدول لمواردها الطبيعية بشكل فعال ومتنوع وبطريقة مستدامة تؤدي إلى تحقيق هياكل متنوعة للإنتاج وإدارة سليمة للبيئة من خلال تخفيض الائتلاف. ويرى وفد بلدي أن السبب الرئيسي للتأكيد على أهمية تنمية الموارد البشرية هو أن تحقق التنمية المستدامة طويلة الأمد للدول الجزرية الصغيرة إنما يعتمد في نهاية المطاف على سكان تلك الدول أنفسهم.

إن برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو أول خطة عمل توضع من أجل تنفيذ القسم ذي الصلة من جدول أعمال القرن ٢١. ونأمل في أن يتم الوفاء بإخلاص بالالتزامات التي تم التعهد بها في بربادوس، وبذلك نعطي زخما متجددا لتنفيذ المجالات البرنامجية الأخرى في جدول أعمال القرن ٢١.

السيد بتلر (أستراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تعاطف وفد بلدي العميق لوفد مصر لما تكبده الشعب المصري من خسائر فادحة نتيجة للسيول العنيفة التي حدثت مؤخرا.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول التسع الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ والأعضاء أيضا في الأمم المتحدة، وهي: بابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ونيوزيلندا، وبلدي أستراليا.

ويرحب وفد بلدي بالاعلان وبرنامج العمل المعتمدين في بربادوس في أيار/مايو الماضي. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك الجهود التي تبذلها الحكومات التي تقدم مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف إلى تلك الدول.

وللدول الجزرية الصغيرة نظام ايكولوجي فريد يضم العديد من الموارد النادرة والنفيسة. وحفظ الموارد في هذه النظم الايكولوجية لا يساعد فقط على توفير أساس متين لتوليد الدخل للسكان، بل إنه يكمل أيضا التنوع البيولوجي للنظام الايكولوجي العالمي. وهذا اعتبار هام نظرا لأن تدمير النظم الايكولوجية للدول الجزرية الصغيرة له تأثير ضار، لا يمكن اصلاحه، على النظام الايكولوجي الشامل لكوكبنا الأرض.

ويرى وفد بلدي أن التهديدات الرئيسية للذين تتعرض لهما النظم الايكولوجية للدول الجزرية الصغيرة هما: أنشطتها الانمائية الداخلية، والأنشطة الانتاجية والاستهلاكية غير السليمة بيئيا في العالم الخارجي.

وتتمثل العوامل الداخلية التي تساهم في تدمير البيئة الطبيعية للدول الجزرية الصغيرة في الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية اللازمة للمعيشة الأساسية للناس، والتخلص بطريقة غير ملائمة من النفايات المنتجة داخليا ومياه الصرف والمواد الخطرة الأخرى. وثمة عوامل خارجية من صنع الانسان كالتغير المناخي وتعد أكثر ضررا حتى مما سبق ذكره لبيئة الدول الجزرية الصغيرة. ويرى وفد بلدي أنه يجب اتخاذ إجراءات متضافرة فورا يدعمها بقوة المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة أيضا درءا للكوارث التي يمكن أن تقع في المستقبل. وينبغي أن لا يغيب عن البال أن الأضرار التي يصنعها الانسان للبيئة يمكن أن تزيد من تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها.

ونظرا لندرة مواردها الطبيعية، ومحدودية رقعتها من اليابسة، وهشاشة نظمها الايكولوجية، وغير ذلك من الظروف الاقتصادية والبيئية غير المؤاتية القائمة في الدول الجزرية الصغيرة، فإن هذه البلدان تواجه صعوبات في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي ضوء هذه القيود فإن معالجة المشاكل المتميزة التي تواجهها عملية التنمية المستدامة للدول

التهاني عندما ننجز أهدافنا، وعندما نتأكد تماما من تحول هذه المقترحات إلى عمل فعلي. إن نتائج المؤتمر تمثل خطوة رئيسية للأمام، ولكن اتخاذ مزيد من الخطوات أمر ضروري في عملية تنفيذ برنامج العمل التي هي عملية بالغة الأهمية. والمجتمع الدولي الآن بحاجة إلى اتخاذ هذه الخطوات التالية، ونحن ننظر إلى هذه الخطوات بوصفها اختبارا للالتزام المجتمع الدولي بتحقيق هدف التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

وانتقل الآن إلى الإجراءات التي اتخذتها بلدان منطقة جنوبي المحيط الهادئ. إن البلدان الجزرية في منطقة جنوبي المحيط الهادئ لم تأت خاوية الوفاض إلى هذه الشراكة التي تكلمت عنها قبل لحظات. إذ أن غاباتنا وغلافنا الجوي ونظمنا الايكولوجية البحرية ومواردنا البشرية تسهم إسهاما جوهريا في حفظ الحياة على كوكبنا بل في تحسين موازينها.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد نتاكيبيرورا (بوروندي).

لقد تم بالفعل إنجاز الكثير في منطقة جنوب المحيط الهادئ لتنفيذ التعهدات المقطوعة في برنامج العمل. واتخذ عدد من المبادرات، على الصعيد الوطني، لمواجهة التزاماتنا. ومن ذلك تطوير التشريع البيئي الوطني واستحداث الاستراتيجيات الوطنية للإدارة البيئية. وعلى المستوى الإقليمي، يقوم برنامج البيئة الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ بدور لا يقدر بثمن في تنسيق العمل الإقليمي وتقديم المشورة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة إلى بلدان المنطقة. ومن أمثلة هذا ما يضطلع به هذا البرنامج من تنسيق عمليات التنفيذ لبرنامج إقليمي للتنوع البيولوجي ممول جزئيا من المرحلة الرائدة لصندوق البيئة العالمية.

وقد قام رؤساء الحكومات في اجتماع محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ الخامس والعشرين، تأكيد هذا المستوى من الالتزام بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية للمنطقة المعقود في بريسبان، استراليا، في آب/أغسطس من هذا العام بإعادة تأكيد هذا المستوى من الالتزام بالتنمية المستدامة للموارد الطبيعية للمنطقة. وأقر رؤساء الحكومات برنامج العمل المنبثق من المؤتمر. وشددوا على أهمية التنفيذ الفعّال للتوصية

إن النتائج التي حققها المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية تعتبر إنجازا هاما. كما أن التوصل إلى اتفاق حول إعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إنجاز هام، ولكنه ذو دلالة أعمق كذلك. فما كان من المستطاع أن يتحقق بدون تعهد البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بجعل التنمية المستدامة حجر الزاوية لمستقبلها.

ونعرب عن امتناننا وتهانينا لحكومة بربادوس وشعبها للترتيبات الممتازة التي اتخذتها للمؤتمر ولإسهامها الكبير في نتائجه. ونود أيضا تهنئة السفارة الاسترالية المعنية بالبيئة، بيني ونسلي، للدور الذي قامت به كرئيسة للجان التحضيرية والرئيسية ولمهارتها ومثابرتها في العمل على تحقيق المؤتمر نتائج بناءة.

لقد اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية خطوات أولية هامة للتدليل بقوة على أن الدول النامية الجزرية الصغيرة تمثل حالة خاصة ذات احتياجات تنفرد بها من ناحيتي البيئة والتنمية على السواء. فالفرع زاي من الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ يشكل تلك الخطوات الأولى على طريق الاعتراف بأولويات الدول النامية الجزرية الصغيرة. وقد أتى إعلان بربادوس وبرنامج العمل فحددا الخطوات التالية لوضع النسيج الضروري الذي يكفل الاستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وفيما يتعلق بالبلدان الجزرية بمنطقة جنوب المحيط الهادئ، فإن معالجة مسائل تغير المناخ، وارتفاع منسوب البحار، والكوارث الطبيعية والبيئية، وإدارة الساحلية والبحرية، والتنوع البيولوجي، والمياه العذبة، وإدارة التخلص من النفايات وتنمية الأراضي والطاقة والموارد البشرية هي مفاتيح البقاء في المستقبل.

والشراكة أمر ضروري على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، وكذلك الحكومية وغير الحكومية، للحفاظ على أهم موارد الدول النامية الجزرية الصغيرة: أي الموارد البشرية والثقافية والطبيعية. كما أن الشراكة لازمة لمعالجة الهشاشة الايكولوجية والضعف الاقتصادي للدول النامية الجزرية الصغيرة.

ونرى أنه عندما تعتمد الجمعية العامة برنامج العمل وإعلان بربادوس المرافق له، سيظل من السابق للأوان أن نهني أنفسنا على إنجازاتنا. وسيحين وقت

وثمة مثال هام على الجهود التعاونية للنهوض ببرنامج العمل هو إعداد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدراستي جدوى موضوعهما هو برنامج مساعدة تقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة، إيجاد شبكة معلومات للدول النامية الجزرية الصغيرة. إن دراستي الجدوى المذكورتين تشكلان إسهاما قيما في مداولاتنا بشأن كيفية النهوض بتنفيذ أهداف ونتائج المؤتمر. إذ يجب، على مدار الأسابيع المقبلة، النظر بعناية في كيفية إيجاد الوسائل اللازمة لمساعدة الأعمال المذكورة في التقارير وتحويل تلك التقارير إلى أعمال ملموسة بأسرع ما يمكن. ولذلك نجد أن من دواعي الأسف أن هذه التقارير لم تترجم وتعمم على نحو أسرع.

هناك عدد من التدابير العملية الأخرى التي ينبغي أن تتخذها الوكالات والمؤسسات المالية والإنمائية، مثل البنك الدولي، ومرفق البيئة العالمية وبنوك التنمية الإقليمية، والتي سوف تساهم في تلبية التزامات برنامج العمل وتحقيق أهدافه. وعلى سبيل المثال، ينبغي وضع استراتيجيات لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء قدراتها. ومما له قيمة كبيرة العمل على تحسين امكانيات الوصول إلى أنواع المساعدة المتاحة من مختلف المؤسسات والوكالات وذلك بوسائل منها تعميم مبادئ توجيهية على حكومات البلدان الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات الإقليمية تكون واضحة وتفصيلية وميسرة بشأن كيفية الوصول إلى التمويل والمقاصد التي يمكن أن يستخدم فيها هذا التمويل.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بإعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية وتجديد موارده، ومساهمته في التنمية المستدامة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ونحن نرحب بالجهود التي سيبذلها المرفق في المستقبل لتسهيل الوصول إلى الموارد التقنية والمالية لمساندة التنمية المستدامة للبلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ، ولدعم المشاريع التي تغطي أكثر من مجال واحد من المجالات الأربعة التي يعنى بها هذا المرفق.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يولي اهتمامه الوثيق لرصد التقدم في تنفيذ برنامج العمل. كما أن نتائج المؤتمر وتطبيقها ينبغي أن يدمجا إدماجا كاملا في برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ووفقا لتوصيات المؤتمر، يتعين على لجنة التنمية

الواردة في برنامج العمل بشأن تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

وقد أنشئت بالفعل آلية إقليمية لتنسيق وتسهيل تنفيذ نتائج المؤتمر، حسب التوصية الواردة في الفقرة ١٢٢ من برنامج العمل، وذلك بانعقاد اللجنة الاستشارية لكبار المسؤولين، ومن خلال الترتيبات التنسيقية بين البرنامج البيئي الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ ومركز عمليات منطقة المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

واستجابة للحاجة الملحة إلى معالجة قضايا إدارة الموارد في المنطقة، اتخذت مجموعة لم يسبق لها مثيل من التدابير بواسطة رؤساء الحكومات في محفل منطقة المحيط الهادئ. ومنها تدابير لتعزيز التنمية المستدامة والحماية البيئية بما في ذلك مجالات تغير المناخ، وارتفاع منسوب البحار، وإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وموارد الغابات، وإدارة المنطقة الساحلية - بما في ذلك الشعاب المرجانية - والحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة التخلص من النفايات الخطرة والمشعة.

وترى بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ في برنامج العمل ما هو أكثر من مجرد جهد أكاديمي فيما يتعلق بالمنطقة. فالاستجابات السريعة والفعالة لتحقيق التنمية المستدامة للموارد هي أمر جوهري لبقاء البلدان الجزرية على قيد الحياة.

فماذا نقول عن الاجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي؟ للأسباب التي ذكرناها يصبح من الأهم، وأكثر مما كان عليه الحال في أي وقت مضى، أن يقوم المجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى بتنفيذ برنامج العمل تنفيذًا كاملا وإدراجه ضمن ما يرسم من الأولويات والبرامج والأنشطة. وسيكون مما له أهمية بالغة أن تحرص منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على التنسيق والتعاون مع البلدان النامية الجزرية الصغيرة والهيئات الإقليمية والمانحين الثنائيين من أجل الحصول على الموارد وتحقيق الاستخدام الأمثل لها.

بالتنمية المستدامة لدول الجزرية الصغيرة النامية. وتهتم نيوزيلندا اهتماما خاصا بهذا الموضوع، ويسعدنا أن أحد الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة قد قام باستضافة هذا المؤتمر. فنحن نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لبربادوس، حكومة وشعبا، على ما أبدته من سخاء في استضافة المؤتمر، وفي توفير المرافق الجيدة له. لقد كانت تلك فرصة ملائمة تماما للتعبير عن اكتمال نضج المجتمع العالمي للدول الجزرية الصغيرة.

وقد شاع اعتبار مؤتمر بربادوس اختبارا جاء في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، لمدى القبول بالمسؤولية العالمية عن التنمية المستدامة، على الأخص في ضوء الاعتراف بأن الجزر الصغيرة تواجه مجموعة من التحديات البيئية والإنمائية ليست بالضرورة من صنعها هي. فالمشاكل العالمية كالتلوث البحري، وتغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون تتعدى الحدود الوطنية. كما أن باقي العالم لا يستطيع أن يتجاهل الإسهام الفريد للدول النامية الجزرية الصغيرة في بقاء العالم، من خلال تنوعها البيولوجي الزاخر، ومناطقها الشاسعة الغنية بالموارد البحرية ونظمها الأيكولوجية المعتمدة على الشعب المرجانية.

وإزاء تلك الخلفية، فإن نجاح المؤتمر في التوصل إلى برنامج شامل للعمل من أجل التنمية المستدامة للجزر الصغيرة أمر يمثل إنجازا كبيرا. ولقد انتقلنا في خلال هذا العام وحده، من مجرد عملية ضرورية لرفع التوعية لكي نبرم، في بربادوس في أيار/مايو ١٩٩٤، مخططا تفصيليا للسياسات العامة يحدد التدابير اللازمة على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية لدعم التنمية المستدامة للجزر الصغيرة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين.

إن الموافقة على برنامج العمل قد نقلتنا الآن إلى مرحلة حاسمة. فينبغي علينا الآن أن نضمن للجهود الضخم الذي بذله المجتمع الدولي في مؤتمر بربادوس أن يمضي قدما، وأن لا يضيع التقدم الذي أحرزناه سدى. وفي هذا البيان، أزمع الإدلاء ببضعة تعليقات حول الطريقة التي ينبغي علينا نحن المجتمع الدولي، أن نمضي بها قدما في برنامج العمل. ثانيا، أود أن أتطرق إلى قضايا محددة تتعلق بمتابعة مؤتمر بربادوس

المستدامة أن تضطلع بدور رئيسي في رصد واستعراض تنفيذ برنامج العمل. ونحن واثقون من أن الأمانة واللجنة سيتخذان الخطوات المناسبة لدمج هذه المسؤوليات الجديدة، بطريقة واضحة ومحددة في برنامج العمل المقبل.

وتحقيقا لهذه الغاية، وتماشيا مع الالتزامات الواردة في برنامج العمل، لا بد من تركيز المستويات المناسبة من الموارد البشرية في إدارة الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وتكريسها للاضطلاع بفعالية بالمهام والأهداف المتوخاة في برنامج العمل. وفي رأينا، أن هذه المهام لا سبيل إلى الاضطلاع بها على نحو فعال إلا من خلال توفير موارد إضافية تشكل جزءا لا يتجزأ من الكيان المتوخى إيجاده بمقتضى برنامج العمل.

ونحن نؤكد أيضا على الفقرة ١٣٤ من برنامج العمل، التي تقضي بأن تتولى لجان الأمم المتحدة الإقليمية تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الإقليمي، مع توفير الاستقلال الذاتي وما يلزم من الموارد لمكاتبها ومراكز عملياتها دون الإقليمية. وفي حالة منطقة جنوب المحيط الهادئ، هناك حاجة ماسة لإتاحة امكانية وصول البلدان الجزرية الصغيرة النامية على الصعيد دون الإقليمي إلى لجان الأمم المتحدة.

لقد أبرز هذا البيان ثلاث نقاط أساسية، وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنها نقاط هامة وتشكل كلاً متكاملًا. أولا، أن نتائج مؤتمر بربادوس حيوية في الإطار العام لتأمين التنمية المستدامة للبلدان الجزرية، وثانيا، إن تطبيق برنامج العمل هو المعيار الذي سوف تقاس على أساسه اجراءاتنا المقبلة. وأخيرا، إننا نحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته بموجب برنامج العمل للإسهام في كفالة البقاء للبلدان الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ في المستقبل.

السيد كيتينغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا أن أبدأ بياني بضم صوت وفدي إلى أصوات زملائي الذين تكلموا من قبلي، في تقديم التعازي إلى مصر حكومة وشعبا، على ما تكبدته من خسائر في الأيام الأخيرة.

بالنسبة لجنوب المحيط الهادئ، كان أهم حدث دولي في عام ١٩٩٤ هو انعقاد المؤتمر العالمي المعني

والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، وبلدين متقدمي النمو من المحيط الهادئ هما استراليا ونيوزيلندا، وثلاثة من الدول التي كانت متبوعة ولها مسؤوليات في هذه المنطقة وهي فرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وسيدعى الى المشاركة في أعمال اللجنة الاستشارية كل من البلدان المانحة الأخرى والأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية التي لها نشاط في المحيط الهادئ، ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وسيحقق ذلك عملية مشاركة واسعة النطاق ستكون عمليا بمثابة لجنة للتنمية المستدامة في جنوب المحيط الهادئ. ويحظى هذا الاقتراح بتأييدنا الكامل. وتعتقد نيوزيلندا بقوة أن متابعة المؤتمر يجب أن تكون عملية شفافة وشاملة إذا أريد لها أن تكون فعالة.

وأنتقل الآن الى المسؤوليات الخاصة التي نتحملها في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة. أولا، علينا توجيه شتى أجزاء منظومة الأمم المتحدة الى العمل على تنفيذ برنامج العمل. ويشير التقرير الذي أعدته الأمانة الى أن الكثير من عناصر الأمم المتحدة الرئيسية الفاعلة التي لها دور في عملية المتابعة، لاتزال بصدد وضع استراتيجيات للتنفيذ. وإننا نحث المؤسسات التابعة للأمم المتحدة - لاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - وهي جهات أوليت اهتماما خاصا في برنامج العمل - على إعطاء أولوية أعلى لهذه المهمة.

وستقع على لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات مسؤولية كفالة قيام وكالات الأمم المتحدة بدورها. وينبغي أن تحرص اللجنة المشتركة بين الوكالات على الشفافية فيما تقدمه من تقارير، وأن تحدد بوضوح أين تكمن المشاكل بحيث يمكن للدول الأعضاء اتخاذ اجراءات المتابعة اللازمة. وحسبما أوجز في برنامج العمل، فإن الرصد الحكومي الدولي لتنفيذ البرنامج سيتم بالدرجة الأولى من خلال لجنة التنمية المستدامة.

وثانيا، علينا أن نتفق على ترتيبات الدعم التي تقدمها أمانة الأمم المتحدة بما يلائم اجتماع مهمتي كفالة المتابعة الفعالة لبرنامج العمل، والقيام بدور حلقة الاتصال ومركز المعلومات للجزر الصغيرة بشأن القضايا

وينبغي لنا أن نتصدى لها خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

إن المسؤولية الأولى عن تنفيذ البرنامج تقع على البلدان الصغيرة نفسها. ولكن في نفس الوقت، يعترف برنامج العمل بأن الجزر لا تستطيع أن تتصرف بمفردها. ومن الضروري بذل جهود اقليمية ودولية لدعم الجزر الصغيرة.

فالرسالة الأساسية الموجهة هي أنه يتعين على البلدان والوكالات المانحة أن تسلم في برامجها بأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد أن تدار المساعدة الإنمائية بالشراكة مع الحكومات المتلقية وأن يجري تنسيقها مع المانحين الآخرين، على أن يؤخذ بعين الاعتبار دائما برنامج عمل المؤتمر العالمي. إن هذه الشراكة ضرورية، ضمن جملة أمور، لضمان حصول البرامج على الدعم الكامل من الحكومات المتلقية، وعدم إلقاء عبء إداري على الجزر الصغيرة بما يفوق طاقتها.

وفيما يخص نيوزيلندا، فإن أكثر من ثلثي مساعدتها الإنمائية ينفق في الجزر الصغيرة في جنوب المحيط الهادئ. ونحن بصدد تقييم غاياتنا وأنشطتنا في ضوء ما جاء في برنامج العمل الذي سيظل أداة برمجة أساسية لنيوزيلندا في السنوات المقبلة.

وحسبما هو مسلم به في برنامج العمل، فإن التعاون الإقليمي القوي والمؤسسات الإقليمية القوية البنين ضروريان بالنظر الى صغر حجم الجزر الصغيرة، ومحدودية الموارد المالية والبشرية المتاحة لها. وفي هذا الصدد، يقوم برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بأدوار بالغة الأهمية في منطقتنا، وكذلك محفل جنوب المحيط الهادئ الذي يجمع بين ١٥ رئيسا من رؤساء الحكومات في جنوب المحيط الهادئ.

وكما جاء في بيان محفل جنوب المحيط الهادئ الذي ألقاه ممثل استراليا بالنيابة عن المحفل، وافقت بلدان جنوب المحيط الهادئ في الشهر الماضي على إنشاء آلية استشارية إقليمية محددة لتنسيق وتيسير تنفيذ نتائج بربادوس في منطقتنا الإقليمية. وستشكل اللجنة الاستشارية من أعضاء برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ ويشمل ذلك ٢٢ من الدول

ونود أن نهني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استكماله العاجل لدراستي الجدوى الشاملتين عن شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتضم الدراستان عددا من الخيارات من أجل تنفيذ الاقتراحين. وينبغي أن ننظر الآن في هذه الخيارات بالتفصيل. ونحن نؤيد الافتراض الأولي للدراستين، ألا وهو أنه ينبغي ألا يؤدي البرنامج إلى ازدواج للجهود بل ينبغي أن يبنيا على برامج المساعدة التقنية وشبكات المعلومات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامجين، على نحو ما هو مسلم به في الدراستين، ستتولى إدارتهما وتعهدهما الجزر الصغيرة نفسها بمجرد الانتهاء من المرحلة الأولى أي مرحلة بدء التشغيل.

وفي هذا الإطار، هناك متسع للمزيد من الصقل للاقتراح الخاص بشبكة المعلومات بالذات. ومن الواضح أن مسألة التكاليف وتخصيص الموارد الضرورية هامة بالنسبة للجزر الصغيرة وللمانحين. وتشير الدراسة إلى أن الحاجات والظروف المحلية قد تؤثر على إسقاطات التكاليف وتوصي بالقيام الآن بدراسات جدوى أحادية، أو دون إقليمية إن أمكن، لتحديد حلول معينة لذلك.

وقد توفر هذه المرحلة الثانية من دراستي الجدوى فرصة للصقل الضروري. وإننا نؤيد على وجه الخصوص التأكيد بدرجة أكبر على التدريب والتعليم، والتمديد المحتمل للجدول الزمني للتنفيذ، على أن تؤخذ في الاعتبار الخدمات التي قد تكون متوفرة أصلا لبعضفرادى الجزر الصغيرة.

وأخيرا فإننا نعتقد بأن مؤتمر بربادوس قد استكمل عمله بنجاح. والمجتمع الدولي أمامه الآن برنامج عمل شامل. والاختبار الذي نتعرض له جميعا هو ما إن كنا سنحترم الالتزامات التي قطعناها. وفي وجود عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة في الأمم المتحدة ضمان هام لذلك. إلا أنه يجب أن يتعهد جميع الأعضاء الآخرين في هذه المنظمة بتقديم تأييدهم ذاكرين أن ميثاقنا يلزمنا بالتعاون في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع العالمي. إن توافق الآراء الذي تحقق في مؤتمر بربادوس يبين أن هذه الشراكة قابلة للتنفيذ.

التي تهم الجزر الصغيرة والتي تجري مناقشتها في الأمم المتحدة، بما في ذلك تغير المناخ.

وتحبذ نيوزيلندا إنشاء وحدة متفرغة لذلك داخل إدارة تنسيق السياسة العامة والتنمية المستدامة. ونعتقد أن هذا المفهوم وارد ضمنا بالفعل في النص الذي جاء في برنامج العمل بشأن الكيان المنفصل ذي الهوية الواضحة. أما إذا شئت الموارد داخل الإدارة، فإننا نخشى أن تضيق على الجزر الصغيرة فرصة الاستفادة منها وأن تفقد إمكانية المساءلة.

وتعتقد نيوزيلندا أيضا أنه يجب أن يكون ملاك الوظائف واقعيا في ضوء سعة نطاق المهام المحددة في البرنامج. وإننا نؤيد بقوة رأي رابطة الدول الجزرية الصغيرة بأن التعيينات للعمل في اللجنة الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الإقليمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يجب أن تتم على الصعيد دون الإقليمي حرصا على زيادة استجابة هاتين اللجنتين، إلى أقصى حد ممكن، وأود التشديد على هذه النقطة على وجه الخصوص فيما يتعلق بمنطقة جنوب المحيط الهادئ. وهناك بالفعل هيئة دون إقليمية في المنطقة هي مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمقام في فانواتو. ومن الواضح أن هذه هي الهيئة الملائمة للعمل كنقطة التنسيق للأمم المتحدة في جنوب المحيط الهادئ. وتتوخى نيوزيلندا أن يكون بمقدور هذا المركز الإقليمي، بعد دعم متواضع لموارده الوظيفية، أن يعمل مع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ في إنجاز ولاية مؤتمر بربادوس.

وينبغي لنا أيضا في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة أن ننظر بشكل أولي في دراستي الجدوى اللتين أعدهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد نادى برنامج العمل بهذين المقترحين اللذين ينصبان على استحداث شبكة معلومات وإيجاد دليل يضم بيانات عن المؤسسات والباحثين ذوي الدراية بالتنمية المستدامة في الجزر الصغيرة والاقتراحان مترابطان وينبغي النظر فيهما معا.

ملتزمة بالقيام بذلك ولها تاريخ طويل من الروابط التعاونية مع الدول الجزرية الصغيرة، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ١٩٩٥، ستسهم كندا بمبلغ يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون دولار لمساعدة الدول الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية إلى إدارة البيئة وحمايتها وللمعاونة في بناء القدرة على تعزيز إمكانيات المنافسة الاقتصادية.

إننا نتطلع إلى التعاون مع شركائنا من الدول الجزرية في تنفيذ النتائج الهامة التي أسفر عنها هذا المؤتمر.

السيد سلاوي (ساموا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
أود أن أبدأ بالإعراب لوفد مصر عن تعاطف ومشاعر وفد بلادي الحارين إزاء ما سببته السيول في بلده من تدمير وخسائر في الأرواح.

ترحب ساموا أحر الترحيب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر العالمي الذي عقد في بربادوس في أوائل هذا العام، ونود أن نغتنم هذه الفرصة الإضافية لتوجيه الشكر بل والتهنئة إلى جميع الذين عملوا بجد لإصدار إعلان بربادوس وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر.

إن العمل التاريخي الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هو محور نظرنا إلى هذا الموضوع حيث أن فكرة عقد مؤتمر عالمي يركز اهتمامه على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية قد نبئت في ريو، فالحاجة كانت قائمة لذلك، بسبب ما هو معروف عن الدول الجزرية الصغيرة النامية من ضعف وهشاشة، ولأنها، بأي مقياس عالمي، تستحق أولوية خاصة في العمل الدولي.

وتتمثل أهمية بربادوس بصفة خاصة، في حقيقة أن الدول الصغيرة، وللمرة الأولى، قد أدخلت المجتمع الدولي في حوار مستنير لرسم نطاق وأولويات التنمية لجزرها وبيئتها. ويرسم لنا الآن برنامج العمل طريقاً شاملاً للتنمية المستدامة. وهو لا يتضمن منظوراً واحداً، بل مناظير عديدة، فهو لا ينظر إلى الأمور من زاوية منطقة بعينها بل من زاوية المجتمع الدولي بأسره.

صحيح أن برنامج العمل مسودة لجهد عالمي يتضمن نهجاً ثلاثياً، عملياً وواقعياً للغاية، يجمع بين

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
بادئ ذي بدء، يود وفد بلادي أن ينضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم تعازيه إلى حكومة وشعب مصر على خسائرها الأليمة الناجمة عن السيول الأخيرة.

(تكلمت بالفرنسية)

يرحب وفد بلادي بالاختتام الناجح للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا المؤتمر هو أول جهد لتطبيق الدروس المستفادة من ريو في بلدان محددة، وهو نموذج لكيفية جعل جدول أعمال القرن ٢١ عملياً وتكييفه لمجموعة معينة من الظروف.

كثيراً ما يقال إن الدول الجزرية الصغيرة - بسبب ثرائها وعزلتها - هي صورة مصغرة للعالم. ولقد سلطت الأضواء بالتأكيد خلال المؤتمر الذي عقد في بربادوس على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه حالة إنمائية وبيئية فريدة: ثروة بيئية وهشاشة، وترابطاً وثيقاً بين أوضاع البيئة والاقتصاد، وضعفاً في مواجهة الكوارث الطبيعية، وتغيراً في المناخ، وارتفاعاً في منسوب البحار، وحرماناً من وفورات الحجم الكبير، وعزلة جغرافية، وضغوطاً سكانية، وموارد محدودة، وانعزالاً عن الأسواق العالمية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتفخر كندا بأنها قد اضطلعت بدور بناء ونشط في المؤتمر، وذلك بإسهامها بما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ دولار في تكاليف المؤتمر والأنشطة المرتبطة به. وفي أثناء المفاوضات، كنا متفاشرين بأننا سنتوصل إلى اتفاق ونحن نشترك المجتمع الدولي الشعور بالرضا عن النتائج. ويود وفد بلادي أن يشكر البلدان الأخرى المعنية، ولاسيما بربادوس، على ما بذلته من وقت وجهد لتحقيق نتيجة ناجحة وعلى كرم ضيافتها.

تود كندا أيضاً أن تشكر أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة لدورهم الرائد في تنظيم المؤتمر، وتنبيه العالم إلى مخاطر التفاعس، وجعل المجتمع الدولي أكثر تهماً للتحديات التي يواجهونها.

إن برنامج العمل والإعلان يرسمان لنا الطريق إلى ضمان مستقبل الدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أنه، كما يتسنى تحقيق ذلك، سيتعين علينا أن ننفذ الأعمال المتوخاة فيهما ونجعلها حقيقة واقعة. وكندا

لقد قيل لنا أثناء التفاوض على برنامج العمل وبعد اعتماده، إن علينا أن نستكشف الموارد المالية الموجودة حالياً داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج. وهذا يأتي في وقت تواجه فيه منظمنا قيوداً خطيرة من حيث الموارد مما يؤثر على قدرات الحكومات على تنفيذ الأنشطة البرنامجية. وهذه الاستجابة ليس من شأنها أن تولد الثقة لدى الدول الجزرية الصغيرة. فنحن نتساءل من وجهة نظرنا عن ماهية الموارد المالية الموجودة حقاً؟ وكيف يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنال، على نحو فعال وواقعي، قسطاً من هذه الموارد المالية الحالية؟ كيف ينبغي في سياق برنامج العمل الذي نناقشه الآن، أن تتناول الأمم المتحدة مسألة إدارة الموارد الإنمائية وتسليم وإنجاز البرامج الفعالة؟

إننا ممتنون للأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/49/425 و Add.1، الذي يصف الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها من أجل تنفيذ برنامج العمل. ويرى وفد بلدي أنه ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ عدد من التدابير الأساسية والعملية - وبعضها يمكن أن يتخذ من الآن - إذا ما أريد أن تتحقق أهداف ونتائج مؤتمر بربادوس. وتشمل هذه التدابير ضرورة تبسيط عمليات الأمم المتحدة لكفاءة أفضل استخدام ممكن للموارد الشحيحة. كما نرى أن التكاليف الإدارية ينبغي تقليلها إلى أدنى حد ممكن مع إيلاء الأولوية إلى الأنشطة البرنامجية. ونرى بالمثل أنه ينبغي أن تأخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة، وأن تعمل في تعاون وثيق مع وكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى غير التابعة للأمم المتحدة من أجل الحد بقدر الإمكان من الازدواجية في الأنشطة الإنمائية.

كما أن إظهار لجنة التنمية المستدامة للمزيد من التركيز والفعالية أمر يعد بالطبع حيويًا لعملية رصد جميع النتائج المحققة في فترة ما بعد ريو، بما في ذلك برنامج عمل بربادوس الذي ينبغي إدماجه تماماً في عمل اللجنة. وفي الدورة المقبلة للجنة ينبغي أن تحظى الشواغل الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالي الحراجة والزراعة المستدامة باهتمام وثيق. ونحن لا نشك في الضرورة الأساسية لآليات التمويل العالمية الأكثر فعالية والأقل بيروقراطية، مثل مرفق البيئة العالمية. ثم إنه ستلزم موارد إضافية في حالة تحول المرفق إلى آلية التمويل العالمية الوحيدة لأغراض

الاجراءات الوطنية والإقليمية والدولية. وهو دعوة للعمل موجهة في المقام الأول الى الحكومات الوطنية على أساس المبادرة الداخلية والاعتماد الذاتي مع الاعتراف بالحاجة الى المساعدة والتعاون الدوليين. إنه يحدد لا مجرد مجالات الأولوية المتفق عليها بالنسبة للتخطيط الإنمائي والبيئي، بل هو بالتأكيد برنامج معد للعمل. إنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة التدليل على التزامه بتوفير وسائل التنفيذ المعتمدة في جدول أعمال القرن ٢١.

إن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، ورصده واستعراض سيره، أمور أساسية لا غنى عنها للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن هذا هو المحك الصحيح للالتزام. وإلا عرضنا للخطر الجهود والمدخلات الكبيرة للغاية التي استثمرناها في مؤتمر بربادوس العالمي، وفي العملية التحضيرية التي سبقتها. وعلينا أن نردد ما قاله الأمين العام في هذه القاعة، في سياق آخر لكنه مماثل، من أن التقصير في التنفيذ سيحول الاتفاقات وبرامج العمل التاريخية التي وضعت بكد وبراعة الى أشياء عديمة المعنى.

ونحن من جانبنا، في ساموا، بالتشاور مع شركائنا المانحين ووكالات الأمم المتحدة المناسبة، نسير قدماً في إكمال مقترحاتنا الوطنية للبناء على أساس برنامج العمل، ولاجتذاب أنشطة المانحين ومواردهم. وتوجد الآن بالفعل خطة وطنية لإدارة البيئة تعد متممة للاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

وعلى غرار دول جزرية صغيرة أخرى عديدة، تعتمد حكومتنا والجماعات غير الحكومية، الى تكريس وقت كبير وموارد وفيرة لجهودنا الرامية الى المساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة الحالي المعني بالأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، بالإضافة الى المفاوضات الجارية بشأن تنفيذ قانون البحار، واتفاقيتي التنوع البيولوجي، وتغير المناخ. ولقد شاركنا بالمثل في المؤتمرات التي عقدت في ريو، وباربادوس، والقاهرة.

وبينما نسلم بضرورة استمرار جهودنا، علينا أن نحذر من الضربة الهائلة التي نخشى أن تسد للتماؤل الذي ساد بعد ريو بسبب الافتقار الى الالتزام الملموس من جانب المجتمع الدولي.

الدراستين قد تتطلب المزيد من البحث. ويود وفد بلدي أن يشارك في أية مشاورات تجرى لهذا الغرض.

وأشكر أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مبادرة "القدرة ٢١" وعلى برنامج الموارد البشرية في منطقة المحيط الهادئ اللذين يجري الاضطلاع بهما في منطقتنا. وأملنا بطبيعة الحال أن يأخذ هذان البرنامجان في الاعتبار الكامل ظروفنا الخاصة، وأن يساعدا في تنفيذ استراتيجياتنا الوطنية لإدارة البيئة.

وتلاحظ ساموا بتقدير في تقرير الأمين العام (A/49/425 و Add.1) العمل الذي تضطلع به شتى هيئات الأمم المتحدة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة في التصدي لتهديدات تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر. ويشير هذا الموضوع قلقا بالغاً لبلدي ولجميع الجزر الصغيرة. وقد كرس برنامج العمل فصلاً كاملاً له، وهو الفصل الأول مما يدل على أهميته. إن شواغلنا متعددة وخطيرة وعاجلة؛ وقد تم التعبير عنها مرات عديدة من قبل، هنا وفي جهات أخرى. فالجزر الصغيرة تعاني الآن من الآثار المباشرة والمتواترة بشكل متزايد للأعاصير الحلزونية والعواصف والأعاصير المدارية وكلها مرتبطة بالأنماط المتغيرة للطقس، وهي تتسبب في نكسات كبرى للتنمية الاقتصادية. والواقع أن الخوف من تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر هو خوف حقيقي.

غير أننا نهتم أيضاً بالالتزامات التي تم التعهد بها في ريو، وعلى وجه أخص الالتزام الذي تعهدت به البلدان الأطراف في المرفق الأول للاتفاقية الإطارية لتغير المناخ بأن تتخذ زمام المبادرة في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. إن حكومة بلدي، بوصفها عضواً في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، تطالب باستمرار، بالاشتراك مع دول جزرية أخرى في منطقتنا، باتخاذ المزيد من الخطوات الهامة من جانب البلدان الأطراف في المرفق الأول من أجل الحد مما تحدثه هذه البلدان من انبعاثات لثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة. ولأسباب نعلمها جميعاً، تقع المسؤولية عن تفادي هذه المسألة واحتوائها إلى حد كبير على عاتق البلدان المتقدمة صناعياً.

ولهذا السبب سعيانا، نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل معالجة هذا الشاغل من خلال مشروع بروتوكول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة

البيئة وأغراض اتفاقيات التنوع البيولوجي، والتغير المناخي، والتصحر.

ونحن نتفق مع ما قاله ممثل الهند صباح اليوم من أنه يتعين اتخاذ الترتيبات الواجبة على الصعيد الدولي لمساعدة وتحسين الترتيبات التجارية للبلدان الجزرية الصغيرة النامية وذلك بتدارك الآثار الضارة بقدراتها وحاصلها التصديرية.

وفي الأجل الطويل، ينبغي أن يتم بشكل تدريجي تحويل المزيد من موارد الأمم المتحدة من أنشطة حفظ السلام إلى أنشطة التنمية. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة إلى تخفيض الميزانيات العسكرية الوطنية التي تشكل عادة مكونات كبيرة من مساعدات المعونة الخارجية.

ولكن دعوني أقول مرة أخرى - وهذا ينطبق على بلدي بقدر ما ينطبق على بلدان أخرى - إن العنصر الأساسي في برنامج عمل بربادوس هو ضرورة الحرص على أن تضاهي المساعدات التي يقدمها المانحون سياسات داخلية سليمة ومسؤولة. وإدارة الموارد هي من الموضوعات التي التزمت بها ساموا وجيرانها في منطقة المحيط الهادئ من أجل حماية وصون ما لدينا من موارد قليلة.

ويقدر وفد بلدي بالغ التقدير الدراستين اللتين أجراهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملاً بالفقرتين ١٠٥ و ١٠٦ من برنامج العمل، وهما: الدراسة الخاصة بتنفيذ شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية، والدراسة المتعلقة بالاضطلاع ببرنامج للمساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية بغية تعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون داخل المنطقة الإقليمية الواحدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونهني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفة خاصة على العمل السريع الذي يؤديه والذي ينم عن خبرة كبيرة، بل والأكثر من ذلك على طريقة عمله التي تتمثل في: التشاور التام؛ والاستفادة من الهياكل القائمة؛ والتشديد على تحسين القدرات؛ وإيلاء الاهتمام إلى متطلبات الصلاحية والكفاءة والاعتماد على الذات. وهذه هي كيفية التشغيل، أو عناصر من كيفية التشغيل التي تحقق التنفيذ الفعال، ونحن نوصي بالأخذ بها في التنفيذ العام لبرنامج العمل. وأعترف بأن هناك نقاطاً في

ومن الصعب إنعام النظر في الأعمال العظيمة التي اضطلع بها تحالف الدول الجزرية الصغيرة والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة دون الشعور بالامتنان لدبلوماسي ورجل نبيل فعل الكثير جدا لصالح التحالف وعملية بربادوس - سفير فانواتو السابق، روبرت فان ليروب.

ونهنئ أيضا السفارة بينيلوب ونسلي، ممثلة أستراليا، لتوجيهها البارع للأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي. ونشكر حكومة بربادوس وشعبها لما أبدياه من حسن ضيافة وتنظيمهما الممتاز للحدث التاريخي.

وتدرك الفلبين، وهي أرخبيل مكون من أكثر من ١٠٠ ٧ جزيرة صغيرة، مشاكل الدول الجزرية الصغيرة وتشاظرها العديد من شواغلها.

وإن تصوير الجزيرة الصغيرة، المتسم بالطابع التجاري، بأنها جنة كثيرا ما يكون مضللا. والحقيقة أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة لم تعد ملاذات مكتفية ذاتية بعيدا عن العالم المفعم بالنشاط. وحسبما قال جون دون فإنه:

"لا يوجد إنسان بمثابة جزيرة، بأكملها في حد ذاتها؛ فكل إنسان جزء من عموم الناس".

والآن، نستطيع أن نقول: لا توجد جزيرة كاملة في حد ذاتها؛ إذ أن كل جزيرة تشكل جزءا من العالم.

وقد تعرضت جزر العالم لغزو من أفكار وتصورات العالم الخارجي - من المنتجات الاصطناعية وفنون الخداع، والتقنيات والتكنولوجيات والتشوفات والرغبات التي كانت قبلا غريبة عليها. وغامرت الجزر نفسها بتجاوز نطاق سواحلها وتعين عليها أن تواجه أوساطا تنافسية شديدة.

وكان هذا صعبا. إذ يجب أن يستعد معظمها استعدادا مكثفا للتمكن من طرق الاكتشافات التقنية ومبتكراتها وتحسيناتها واستخدامها التي طورت على مدار الأجيال. وعلى الرغم من أن الكثير منها لم تعد معزولة، إلا أنها تظل بعيدة عن خطوط الملاحة الدولية. وعندما يتجاوز سكانها معدلات الكثافة الكافية، تتحمل مواردها أعباء ثقيلة للغاية. وعلى العكس، عندما يكون سكانها قليلين، فإن قدراتها الإنتاجية

بتغير المناخ يُعنى بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ويتمثل مقصد مشروع البروتوكول وأحكامه الأساسية في ضمان الحصول على التزامات جديدة من البلدان المتقدمة صناعيا بتقليل ما تسببه من انبعاثات لغازات الدفيئة بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥. وتسعى الجزر الصغيرة إلى تحقيق ذلك على أساس الأدلة العلمية المتاحة. ومن المسلم به أن الأدلة العلمية ليست قاطعة. ومع ذلك، وكما يقول الأمين العام في تقريره عن البند ٨٩ (ب) من جدول الأعمال (A/49/485) شدد رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كلمته أمام اللجنة في دورتها العاشرة على أن استجابة النظام المناخي البطيئة لأي تدابير تتخذ لمعالجة تغير المناخ تدعو لا إلى الإبطاء بل إلى العمل الآن على الرغم مما قد يوجد من عدم يقين علمي.

ويؤكد وفد بلدي على أم مشروع البروتوكول المقدم ليس الهدف منه هو الإلهاء إنما هو جهد جاد من جانب الدول الجزرية الصغيرة يتوافق مع نتائج مؤتمر بربادوس لتعزيز الالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية تغير المناخ، وللمطالبة بالحد من الانبعاثات صناعيا باتخاذ الإجراءات المطلوبة الآن والتي لا يستطيع أحد غيرها اتخاذها بشكل فعال.

إن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيه قدرة كامنة على توجيه خططنا الوطنية للتنمية إلى نهج إنمائي مستدام طوال العقود القادمة وفيما بعدهما. ولكي يتحقق نجاح هذا البرنامج ويطبق على نطاق عالمي، لا بد وأن يكون هو نفسه مستداما. وهو بحاجة إلى التعاون والدعم منا جميعا لضمان ذلك.

السيد مايبيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعلن وفد الفلبين مشاركته في آيات الإعراب عن التعاطف التي وجهها إلى مصر رئيس الجمعية العامة ورئيس مجموعة ال ٧٧ وغيرهما من المتكلمين. فالفلبين ذاتها معرضة للكوارث الطبيعية، ولذا فإننا نتفهم تماما المحنة التي عاناها شعب مصر من هذه الكارثة.

وتسجل الفلبين أيضا تأييدها للبيان الذي أدلى به رئيس مجموعة ال ٧٧ حول المسألة التي تناقشها الجمعية العامة صباح اليوم.

الأدنى من الأثر الضار بالحياة والممتلكات. ويمكن بفضل الدعم الدولي تعزيز الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية للنظم المتعلقة بارتفاع درجات الحرارة مبكرا وآليات الإغاثة. ومن المستطاع اتخاذ ترتيبات إقليمية ودون إقليمية، بمساعدة دولية، للتوصل إلى حزمة من الضمانات الأكثر شمولاً والفعالة من حيث التكلفة.

والأهم من ذلك، يجب إظهار عزمنا الجماعي على التحكم في طيشنا وحماسنا في استعمال المواد التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الكوكب الأرضي، وفي معالجة المواد الخطرة وفي استخدام الجزر وبحارها كمختبرات نووية.

وتتحدى مشاكل الجزر الصغيرة بلدانا نامية أخرى. إذ تبتلى هذه البلدان أيضا بكوارث طبيعية وتلوث الهواء والمياه وزوال الغابات والجفاف وتحات التربة والتصحر واستنزاف الموارد الساحلية والبحرية. أما حواجز الأسواق ومعدلات التبادل التجاري المحففة وقصور الموارد المالية وتوزيع الدخل غير المنصف، فكثيرا ما ضيقت الخناق على البلدان النامية.

ولكن فيما بين البلدان النامية بوجه عام، كما هو الوضع بين الدول الجزرية الصغيرة، يكون بعضها أكثر تأثرا، إما بسبب مشاكل معينة بيئية واقتصادية أو، عندما يلعب الحظ دورا غريبا فيجلب مشاكل في كل المجالات. لذلك، توجد أسباب مقنعة عديدة لوضع مؤشرات لقابلية الدول للتأثر.

نعتقد أن المؤتمر حقق أمرين على الأقل: الأول، زيادة الاحترام العميق للقيم الثقافية الإيجابية ولنواحي القوة التقليدية في الجزر، بدءا بالعلاقة التكافلية مع الطبيعة وكذلك تقوية دور الأسر والطوائف الصغيرة وكبار السن والنساء والشباب والأطفال في المجتمعات الجزرية، وثانيا، انتظام الدعم الدولي لإنماء القدرات الوطنية للجزر - ولا يقتصر ذلك على القدرات المستمدة من ثقافتها الأصلية والتقليدية ولكن أيضا، وبالأخص، مما تعلموه وحصلوا عليه من ثقافات وتقاليد أخرى، وذلك حتى يتمكنوا من وضع السياسات وتنفيذها تنفيذا أكثر فعالية في سعيهم لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أما توقعاتنا بشأن مؤتمر بربادوس، المتماشية مع النقاط الرئيسية لريو، فهي: تقدير أعظم للحق في

لا تستطيع الاستفادة باقتصادات الحجم الكبير. وكثيرا جدا، ما تتجاوز وارداتها قيمة صادراتها بدرجة كبيرة كما أن سلعا الأساسية المصدرة تتعرض لتقلبات بالأسعار لا قبل لها بها.

وإذ تشعر هذه الجزر بمحدودية إنتاجها الصناعي وتجارتها، فإنها تدعو السياح إلى التمتع بجمال أراضيها ومياهها. ولكن الزوار الأجانب كثيرا جدا ما يتلفون شواطئها الرملية ويجردون غاباتها من الأشجار ويلوثون مياهها - مقابل القليل جدا؛ ذلك أن منظمي الرحلات ذات النطاق الواسع وشركات النقل الأجنبية والموردين الأجانب هم الذين يستأثرون بالثروات على حسابها.

وواجهت الجزر النامية الصغيرة، الهشة والضعيفة، مأزقا نتج عن التناقض. فهي معرضة لانقراضات الطبيعة ذاتها التي جعلتها ذات وفرة من الناحيتين النباتية والحيوانية. وتجتاحتها العواصف والفيضانات والزوايح والأعاصير وتروعها ثورات البراكين - التي جعلتها يوما ما تبرز من أحشاء الأرض - كما تسحقها الزلازل وأمواج المد والجزر.

ولا تتعرض الجزر لتقلبات الطبيعة فقط. فهي ضحايا أيضا لإهمال الإنسان وعدم اكتراثه. وإن ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، الذي يرفع دون رحمة مستويات البحار، ويهدد بإغراق جزر مارشال وملديف وأماكن أخرى كثيرة، يمكن إرجاعه إلى استخدام الإنسان غير الحكيم للعناصر التي تصدر عنها غازات الدفيئة. ويعزى التلوث الذي يدمر الصخور المرجانية ويستنفد الحياة البحرية إلى إهمال الإنسان في التخلص من النفايات ومعالجة المواد السامة أو الخطرة.

وتتعرض الجزر الصغيرة أيضا إلى المنافسات السياسية والاقتصادية للدول الأكبر. فكم منها اتخذ منطقة لإجراء التجارب النووية أو لتخزين المواد المشعة؟ وكم من الجزر حصل على نصيبه العادل من الاستغلال التجاري لحياتها النباتية والحيوانية المتنوعة والتي يستخدمها خبراء النشوء البيولوجي ومهندسو البيولوجيا لاستخراج أشكال جديدة من الحياة أو منتجات تستحق أسعارا مرتفعة؟ وتتمثل المهمة التي تواجهنا في كيفية جعل هذه الجزر أقل تأثرا بالأضرار. وربما لا نستطيع كبح جماح غضب الطبيعة. ولكن قد نتعلم التنبؤ بتغيرات مزاجها، وبذلك نقلل إلى الحد

نستطيع الإبقاء على روح بربادوس كمثل نابض بالحياة لذلك التعاون الذي سيصون الأرض باعتبارها ملاذا مثمرا للأجيال المقبلة.

السيد ليونغ (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
باسم شعب وحكومة فيجي، أود أن أضم صوتي الى من سبقوني من المتكلمين في الاعراب عن عميق مواساتنا الى حكومة وشعب مصر للخسائر المؤسفة في الأرواح التي نجمت عن السيول الأخيرة.

ويشرفني أن أتمكن في هذا الوقت من التكلم عن مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لفيجي وبالنسبة لمنطقتي، منطقة جنوب المحيط الهادئ.

وكدولة جزرية صغيرة نامية، يسر فيجي أن تكون قد شاركت مع بلدان أخرى، في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد مؤخرا في بربادوس. ونود أن نضم أصواتنا بكل سعادة الى أصوات تلك الوفود التي تقدمت من قبل بتهانينا لحكومة بربادوس وشعبها على مهاراتها التنظيمية وما أبدياه من كرم الضيافة أثناء المؤتمر.

إن مناقشة هذا البند في الجمعية العامة الآن يوفر فرصة طيبة للتقييم. وإذا رجعنا بذهننا الى المؤتمر، فمن المناسب أن نسأل ما الذي حققه هذا المؤتمر وما إذا كان قد مهد السبيل الى أي فرص جديدة أمام الدول الجزرية الصغيرة. ولئن كان قد تجلّى الاتفاق العام بين كثير من الدول الصغيرة على الحاجة الى مساعدة بعضها بعضا بالمشورة والخبرة الفنية، فثمة إحساس حقيقي بأنه إذا ما حللت كل البيانات الخطابية التي القيت في المؤتمر لتبين أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية لم تحصل نتيجة له على أي وعود تذكر من قبيل العون وتوفير موارد مالية جديدة. وإذا نذكر العهد الذي تم في ريو منذ عامين ونصف فحسب بين بلدان العالم الغنية والفقيرة، نجد أن الشكوك أصبحت تتزايد الآن في أمر مدى صدق نية الاسراع بالوفاء ببعض الالتزامات التي قطعت في قمة الأرض. فقد أصبح المرء يجد مدعاة للتساؤل، في ضوء الخمول الظاهر لدى بعض الدول المتقدمة النمو وعزوفها عن تقديم المزيد من الشواهد على التزاماتها، عما إذا كانت جادة حقا في الحرص على تحقيق البلدان الجزرية الصغيرة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الدول النامية منها. ولن يكون

التنمية؛ وتوفير التمويل الكافي؛ وتسهيل نقل التكنولوجيا.

وترتبط توقعاتنا ومنجزات المؤتمر بأهم مورد للجزر - ولجميع الدول في الواقع - ألا وهو المورد البشري؛ الإنسان، وهو محور جميع الجهود الإنمائية. ومهما كانت الجاذبية التي تضيفها الطبيعة على الجزر، يظل الإنسان مصدرا لكل ما هو رائع. ويبقى الإنسان العامل الرئيسي وكذلك الاستفادة الأساسي من مصير جزيرته.

لقد أخذ العالم النامي يرقب مدى رغبة المجتمع الدولي وبالأخص البلدان الأكثر غنى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في مساعدة الجزر الصغيرة. وكان الأمر فيما يتعلق بالجزر حالة اختبار كما كان تأكيداً لالتزامات ريو، وخاصة الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وسيدل مسبقا ما سوف يحققه المجتمع الدولي للجزر النامية الصغيرة - بجانب تذكيرها بما يمكنها ويتوجب عليها عمله - على ما يمكن عمله للبلدان النامية الأخرى.

لقد أدركنا تماما حقيقة أن للموارد المالية حدودا وأنه لا يمكن للبلدان النامية الاعتماد إلى ما لا نهاية على تدفقات المعونة الخارجية؛ ولكننا سعيينا وراء بلوغ فهم عقلاني لأوجه الضعف المحددة لبعض الفئات في البلدان النامية، حتى يمكن علاجها ليس فقط بالنوايا الطيبة وإنما أيضا بالتخصيص البارع للموارد حيثما تمس الحاجة إليها. وذلك لأن ما ينفع مجموعة من الدول، من ناحية الحماية البيئية والتنمية المستدامة، يفيد العالم أيضا. فهناك رابطة وثيقة بين التنمية المستدامة والازدهار المتواصل لكوكبنا.

وقد جرت مفاوضات مكثفة بشأن إعلان بربادوس وبرنامج العمل، خاصة فيما يتعلق بالأحكام ذات الصلة بجوانب التنفيذ الدولي لشؤون المالية والتجارة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والترتيبات المؤسسية. وتشهد الوثيقتان على الحماس العالمي الذي كان ظاهرا في بربادوس.

ستدعو الحاجة إلى بذل جهود فعالة عملية المنحى لمتابعة تنفيذ اتفاقاتنا وإعلاناتنا حتى النهاية. وبهذه الطريقة وحدها، ربما تتمكن الأجيال المقبلة من القول بأن عملنا لم يضع هباء؛ وعلى هذا النحو فقط

وعلىنا الآن أن نواصل السعي الى ضمان بذل المزيد من الجهد لتنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، فإن الاستجابة للدعوة الموجهة لها لتسهيل الايصال المبكر لمساعدات تضيضي معنى على الآمال التي أوقظت في ريو وتجددت في بربادوس ستكون بمثابة اختبار للارادة السياسية والعزيمة السياسية لدى البلدان الصناعية الغنية إزاء التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتشارك فيجي مشاعر القلق والإحباط التي يحس بها عدد متزايد من البلدان النامية، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة، لأنه على الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرز في عدد من المجالات، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجال التنمية المستدامة. ويرى خاصة أن الاتفاق العالمي بشأن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وبناء القدرة الذاتية، وتنمية الموارد البشرية، وإنشاء آليات اضافية للتمويل، إنما هي أمثلة على المجالات التي يمكن بها للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد بصورة مفيدة البلدان الجزرية على أن تحقق على نحو أفضل الأهداف الواردة في الاعلان، فضلا عن برنامج العمل. وعلى الصعيد الوطني، أنشأت فيجي استراتيجية انمائية وطنية تضم عددا من المشروعات. وهذه تشتمل على ايجاد تشريعات لتقييم الأثر البيئي، وإنشاء قاعدة بيانات بيئية على الصعيد الوطني لإدماج النتائج المترتبة على عمليات مسح الموارد البرية والبحرية. وعلى وجه العموم، جرى تحديد ١٤ مشروعا تحت هذه الاستراتيجية. ونحن نرى أن هذه هي المجالات التي يمكن أن تستفيد من نوع الشراكات المتوخى في إطار جدول أعمال القرن ٢١.

ونحن نعتقد أن تحديد عدد من مجالات الأولوية المتفق عليها في برنامج العمل، كأساس للعمل في المستقبل أمر مفيد. وعلىنا الآن أن نواصل ضمان استمرار التوجه العملي في المناقشات التي تدور بشأن هذه المسألة. فالعديد من البلدان الجزرية الصغيرة تفصلها مسافات طويلة عن المحافل التي تناقش فيها المسائل البيئية التي تؤثر عليها. وهي لا تقدر في كثير من الأحيان على تحمل النفقات المقترنة بالمشاركة في هذه العمليات. وفي هذا الصدد، فإن وفدي بناء على ذلك يحيي المبادرات التي من قبيل الصندوق الطوعي المنشأ على سبيل المثال فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المشتركة بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين أو أكثر والأرصدة

حكم التاريخ على نجاح مؤتمر بربادوس قائما على عدد البيانات التي القيت أو عدد الوفود التي حضرت. بل سينظر التاريخ ليضحص ما الذي تم تحقيقه فعلا من قبيل الالتزامات الجادة والثمار العملية لهذا المؤتمر. وبصراحة تامة، أرى أن علينا أن نعترف بظهور رأي يعتد به بأن المؤتمر لم يكلل إجمالا بالنجاح الذي كان يمكنه أن يكلل به.

وبينما نرحب باستمرار الاعتراف بأن الخصائص الاقتصادية والجغرافية الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تمنحها مركزا تستأهل عليه أيلاء اهتمام خاص لها، فإن الاعتراف بحد ذاته لن يحل المشاكل الأساسية. وليس هذا اهتماما سعيينا اليه مختارين بل على العكس، لقد أجبرتنا عليه عوارض الطبيعة، وتقلبات النظام المناخي العالمي، والعمليات الصناعية والتكنولوجية المتبعة في الانتاج في الماضي لدى بعض الدول المتقدمة النمو التي كانت تتجاهل المبادئ الأساسية لاستدامة البيئة. والحقيقة التاريخية البديهية هنا هي أن الدول الجزرية النامية، مع أنها غير مسؤولة عن هذه الأوضاع لا تزال بسبب صغر حجمها ضحايا بيئية لهذا التجاوزات التي وقعت في الماضي.

بيد أن مؤتمر بربادوس أفرز بالفعل نتائج قيمة وبناءة، يمكن التعرف عليها دون عناء. ونحن نرحب بالمبادرتين اللتين اتخذهما برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وشبكة المعلومات لهذه الدول. ونحن ننضم الى البلدان الأخرى في تهنئة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على إنجازاته السريع لهاتين الدراستين ويمكن تحقيق الكثير من المنافع للدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة هاتين المبادرتين، ونحن نتطلع الى إتيانهما ثمارهما في وقت مبكر.

إننا نعتقد أيضا، على سبيل المثال، أن إعلان بربادوس وبرنامج العمل المصاحب له إنجازان هامان بحد ذاتهما. فهما معا، يمكنهما أن يشكلوا مخططا تستطيع به الدول الجزرية الصغيرة النامية، إذا ما نالت المساعدة المناسبة، بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أيضا أن يفيدا كتذكارة آتية في حينها للمجتمع الدولي بضرورة إبقاء التحديات والمشاكل البيئية التي تجابهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مكان بارز من جدول الأعمال الدولي. فهي لن تختفي وينبغي ألا تختفي منه.

الدولي الذين ما زالوا يقدمون المساعدة لنا من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وإننا نتطلع إلى الفرصة التي تسمح لنا بالدخول في حوار بشأن أشكال أي مساعدة يمكن تقديمها في المستقبل، مع الدول المتقدمة النمو التي قدمت لنا المساعدة في الماضي. وقد سبق أن حددت عددا من المجالات الموالية لإيجاد شراكة في هذا الصدد.

في الختام، إن ما نطالب به بصفة خاصة هو أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لها أوجه ضعف خاصة بها وهي بالتالي تستحق اهتماما عاجلا. وهذا أمر لا ينبغي التفاوض عنه. وإننا نسلم بأن النظام الدولي فيما بعد الحرب الباردة أحدث بالضرورة تغييرا في ما تركز عليه بعض الدول المتقدمة النمو الأكبر حجما، مما أدى إلى إعادة ترتيب أولويات الانفاق لصالح الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونحن لا نختلف مع ذلك على الإطلاق. بل إننا، في حقيقة الأمر، نؤيد تلك الجهود تأييدا كاملا. إلا أن التزامنا، كدولة جزرية صغيرة نامية، بأهداف التنمية المستدامة سيظل التزاما راسخا. وسنواصل بطبيعة الحال الاضطلاع بمسؤولية كبيرة عن تحقيق الأهداف الوطنية في مجالي البيئة وجهود التنمية المستدامة. وسنواصل تكريس الموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، ولكننا لا نتمكن من القيام بذلك وحدنا بدون مساعدة أحد. ومن ثم، فإننا نتطلع إلى شركائنا في التنمية الوطنية في جميع أنحاء العالم لكي ينضموا إلينا في جهد تعاوني سعي إلى بلوغ هذه الأهداف. إننا جميعا نتحمل مسؤولية مشتركة في هذا المجال، وإن قابلية الاستدامة في العالم أجمع ستتعرض للخطر إن لم تساعد البلدان الجزرية النامية الأفقر لبلوغ مستوى معين من التنمية التي تأخذ في الاعتبار شواغل تلك البلدان إزاء البيئة.

رغم أن مؤتمر بربادوس حقق نجاحا مشروطا، فإن المجتمع الدولي في نهاية المطاف، يجب أن يعيد الآن تكريس نفسه للأهداف التي أدت إلى إنعقاد ذلك المؤتمر، ويجب على بلدان العالم الغنية أن تفي بالوعود التي قطعتها على نفسها لمساعدة البلدان الأصغر حجما والأضعف بيئيا - منذ مؤتمر ريو والعديد منا تراوده الأحلام. وكانت لدى العديد منا أحلام وتوقعات برزت في مؤتمر القمة ذاك. ونحن الآن مدينون للأجيال القادمة من البشرية بضمان تحقيق تلك الأحلام.

السكنية الكثيرة الارتحال. ونحن نقدر الاسهامات التي قدمتها بلدان عديدة إلى الصندوق، ونتقدم بالشكر إليها لسخائها في هذا الصدد. ونحن نرى أن مفهوم هذا الصندوق يمكن تطبيقه بنجاح مماثل في مؤتمرات وعمليات بيئية أخرى. ومع ذلك، فإن الحاجة تدعو إلى ضمان المشاركة الفعالة في الاجتماعات التي تؤثر على الدول الجزرية الصغيرة وإلى عقدها بطريقة كفؤة.

إننا نشعر أحيانا بأن شواغلنا وتطلعاتنا كثيرا ما يغفل عنها بسبب صغر حجم بلادنا وعدم بروزنا على الساحة السياسية. ولذلك فإننا نرحب بالتأكيدات الإيجابية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما بدعم تنفيذ برنامج العمل. وأود أيضا أن أشير إلى التعليقات التي أدلى بها صباح اليوم الممثل الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتجنيب مبلغ كبير من المال للفترة التي تنتهي في العام المقبل لمساعدة الدول الصغيرة في جهود التنمية المستدامة، فأبدي تشجيعنا وشكرنا لأعضاء الاتحاد الأوروبي في هذا السياق.

يؤيد وفدي الاقتراح بأن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة يمكن أن تضطلع بدور قيم وداعم في عملية التنمية بأكملها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نعتقد أن باستطاعة اللجنة أن تكون الأداة المناسبة لمشاركة الدول المتقدمة النمو والدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء تحالف يمكنه استكشاف طرائق محددة لتنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، نؤيد أيضا المشاعر التي أعرب عنها مؤخرا والتي مفادها أن العمليات الدولية المتعددة المتصلة بالبيئة وجهود التنمية المستدامة ستحتاج إلى الترشيح بغية القضاء على أي ازدواجية في العمل. وإننا نتطلع، بوصفنا دولا جزرية صغيرة، إلى وضع صيغة نهائية للخيارات السياسية والصكوك والآليات المالية التي هي قيد النظر من قبل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. وإن إضفاء شفافية أكبر على مداورات وأعمال اللجنة من شأنه أن يتيح إمكانية وضع آراء ومصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية نصب أعيننا خلال القيام بتلك العمليات.

ولئن كان بعض التقدم قد أحرز في أعقاب مؤتمر ريو وتوطدت الأسس التي أرساها ذلك المؤتمر في مؤتمر بربادوس، فلا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجاز. مع ذلك، نود أن نشكر أصدقاءنا في المجتمع

خامسا، إن السياحة هي الصناعة الوحيدة القابلة للبقاء اقتصاديا. وقد اشتهرت الجزر المنعزلة منذ فترة طويلة بجمالها في الروايات التي كتبها كتاب مثل ملفيل، وسومرسيت موغام، ومارك توين، وستيفنسن وميشنر، ومن قبل رسامين مثل غوغين. إلا أن السياحة، إن لم تتم إدارتها بعناية، تدمر جمال وروعة التوازن البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي بربادوس، يعتمد المجتمع الدولي في مطلع هذا العام إعلان بربادوس وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المهم أن يتابع المجتمع الدولي تنفيذ برنامج العمل هذا. وما لم يتم ذلك، ستفقد هذه الدول الجزرية النامية وستقل فرص بقائها بدرجة كبيرة. وفي حين أننا جميعا ندرك المصاعب الاقتصادية في العالم الصناعي، فإن تلك المشاكل تعتبر لا شيء بالمقارنة بالمشاكل التي تواجهها البلدان النامية. وأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبخاصة برنامج عمل بربادوس، سيجسد الإرادة السياسية للدول الصناعية والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة.

كما اتضح في بربادوس فإن أي متابعة للمؤتمر وتنفيذ برنامج العمل سيتطلبان دعما قويا من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد بين الأمين العام في تقريره (Add.1 و A/49/425) أن مسألة إتاحة الموارد الضرورية لإنشاء هذا الكيان أمر تم النظر فيه. ونود أن نؤكد أهمية إقامة الكيان على نحو عاجل وضمن إتاحة الموارد الكافية له. وإن عدم القيام بذلك من شأنه أن يؤدي في الغالب إلى تأخير تنفيذ برنامج العمل، وفي أسوأ الأحوال، إلى إهماله.

إن سنغافورة مقتنعة بإمكانية إتاحة الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد اللازمة من الميزانيات العادية الحالية والمستقبلية للأمم المتحدة لإنشاء هذه الكيان الكفاء داخل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وإننا نلاحظ أن جهودا مماثلة تبذل في البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان. وإن الصلة بين التنمية وحقوق الإنسان أمر سلم به المجتمع الدولي في إعلان فيينا وبرنامج العمل. ويحدونا الأمل في أن يساعد تنفيذ برنامج عمل بربادوس الدول الجزرية الصغيرة النامية في النهوض بالتقدم الاجتماعي ورفع مستويات المعيشة في مناخ يتسم بحرية أكبر وتحقيق النهوض بالتقدم الاقتصادي

السيد تشيو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تعازي وفدي لوفد مصر على الخسائر في الأرواح التي تكبدها ذلك البلد نتيجة للفيضانات والحرائق التي حدثت مؤخرا.

لقد أبرز مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المنعقد في هذا العام مدى أهمية التنمية وحماية البيئة بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية - فقد سلم المجتمع الدولي في هذين المؤتمرين بالسمة المتميزة للمشاكل التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من نفوس القيود التي تعاني منها بقية البلدان النامية في عملية التنمية الجارية فيها، فإنها أقل حظا بسبب ما تتسم به من عوامل ضعف خاصة بها.

ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا بعوامل الضعف الخاصة التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية. فهي أولا تقع، في أغلب الأحيان، في أماكن يصعب الوصول إليها في وسط محيطات كبيرة. وإن العزلة، بالإضافة إلى قلة ارتباط تلك البلدان ببقية العالم عن طريق وسائل الاتصال والنقل يفاقمان مشاكل التنمية الاقتصادية التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد لخص ذلك وبحق في عام ١٨٨٦ جوزيف رو في كتابه "تأملات كاهن أبرشية" عندما كتب قائلا "إن النسك يحيي الفكر أما العزلة فتقتله".

ثانيا، تتألف الدول الجزرية الصغيرة النامية، في أغلب الأحيان، من أكثر من جزيرة واحدة. وهذه الأجزاء التي تتألف منها تلك الدول ذاتها تفصل فيما بينها في أغلب الأحيان مساحات شاسعة من البحار مما يجعل إدارتها والتحكم فيها أمرا في غاية الصعوبة. ولكي ندرك مشكلة العزلة هذه، إسمحو لي أن أشير إلى روبرت لويس ستيفنسون الذي جال المحيط الهادئ في أواخر القرن التاسع عشر، إذ وصف البحر بأنه "مكان مرعب" وأن "الإبحار يشده ذهن ويفسد الطبع".

ثالثا، إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية لديها، في أغلب الأحيان، عدد قليل جدا من السكان، مما يعوق النمو الاقتصادي لأنها تفتقر إلى وفورات الاقتصاد الكبير. رابعا، إن نقص الموارد الطبيعية يجعل التنمية أصعب بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وهل لي أن أذكر الوفود بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تحدد مدة البيانات التي يدلى بها لتعليل التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل البدء باتخاذ إجراء بشأن التوصية الواردة في تقرير اللجنة الثالثة، أود أن أعلم الممثلين أننا سنشرع في البت في تلك التوصية بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الثالثة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي توصي به اللجنة الثالثة في الفقرة ٥ من تقريرها (الوثيقة A/49/613).

اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع المقرر المعنون "افتتاح العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم". فهل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الوفود بأن الجمعية العامة ستحتفل بافتتاح العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم يوم الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

والاجتماعي لشعوبها كما تنص على ذلك ديباجة الميثاق.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال

برنامج أنشطة العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم: تقرير اللجنة الثالثة (A/49/613)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي المؤقت، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير اللجنة الثالثة المعروض عليها اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذا ستقتصر البيانات التي يدلى بها على تعليل التصويت.

لقد أوضحت الوفود مواقفها إزاء التوصيات التي قدمتها اللجنة الثالثة في جلسات اللجنة وترد تلك المواقف في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على ما يلي:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥